جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

القيمة الشرعية والنظامية لآليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي

إعداد

د/محمد سعيد محمد آل ظفران

الأستاذ المشارك بقسم الفقه ، تخصص (الأنظمة)
كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد

(العدد السادس والثلاثون الإصدار الثاني أبريل ٢٠٢٤م الجزء الثاني)

القيمة الشرعية والنظامية لآليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي

محمد سعيد محمد آل ظفران.

قسم الفقه، تخصص الأنظمة، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: refat403@gmail.com

ملخص البحث:

قيم حماية النزاهة ومكافحة الفساد جزء من عقيدة المملكة العربية السعودية الراسخة في مجال الحكم والإدارة ،صاغتها في كثير من الأدوات التنظيمية وخاصة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، ولائحة الواجبات الوظيفية في ضوء أحكام المادة (السابعة) من نظام الخدمة المدنية السعودي، وفي شأن النظام المالي: تحرص المملكة على حماية مالية الدولة ونزاهة القائمين على تنفيذها ،وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال رؤية ولاة الأمر (حفظهم الله تعالى) على تحقيق هذه الأهداف السامية، في إطار منظومة البناء والتنمية (رؤية ٢٠٣٠م)، ومن أهم نتائج البحث: الوطن الطموح يسعى لتطبيق مبادئ الكفاءة والمساءلة على جميع المستويات من أجل تحقيق الرؤية، بما في ذلك بناء حكومة فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة وعالية الأداء تضمن التمكين للجميع، وفي النظام المالي والإداري الإسلامي متسع لهذه القيم ،تشكل حجر الزاوية في تحقيق مالية رشيدة وإدارة رشيدة، جديرة أن تكون في أعلى درجات السلم المالي والإداري، خاصة وأن حسن تطبيقها كاشف عن سمو قيم النزاهة وطرق حماية الفساد.

الكلمات المفتاحية: **القيمة – الشرعية – حماية – النزاهة – مكافحة – الفساد – النظام – السعودي.**

The Legal and Regulatory Value of Integrity Protection and Anti-Corruption Mechanisms in the Saudi Financial and Administrative System

Mohammad Saeed Mohammad Al Dhafran,

Department of Jurisprudence, specialized in Regulations, College of Shari' a and Fundamentals of Religion, King Khaled University, Abha, KSA.

Emial: refat403@gmail.com

Abstract:

The values of integrity protection and combating corruption are part of the Kingdom of Saudi Arabia's established belief in the field of governance and administration, which it has formulated in many regulatory tools, especially the National Anti-Corruption Commission, the Code of Conduct and Public Service Ethics, and the Regulations of Job Duties in the light of the provisions of Article (7) of the Saudi Civil Service System. With regard to the financial system, the Kingdom is keen to protect the state's finances and the integrity of those who implement them. This has been clearly demonstrated through the vision of the rulers (may Allah preserve them) to achieve these lofty goals, within the framework of the 2030 Vision of construction and

development. One of the most important research results is that the ambitious nation seeks to apply the principles of efficiency and accountability at all levels in order to achieve the vision, including building an effective, transparent, accountable and high-performing government that ensures empowerment for all.

***Key Words*: Value - Legality - Protection - Integrity - Combating - Corruption - System - Saudi.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مبدأ نزاهة الموظف العام مبدأ إسلامي أصيل ،صاغته الشريعة الإسلامية في أسمى صوره، وجعلته وجها من وجوه الأمانة في الأداء الوظيفي العام في أعلى مستوياته إلى أدنى درجة في السلم الإداري .

وفي هذا الشأن :تحرص المملكة العربية السعودية منذ نشأتها على يد المؤسس الأول المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود–رحمه الله– على إرساء مبدأ العدالة بين المواطنين ،والاهتمام بأمن الأفراد ومظالمهم ،دون إهمال أو إبطاء، مستمداً هذه القيمة الحكمية من الشريعة الإسلامية كأساس للحكم، وهو التزام قائم إلى وقتنا الحاضر، وقوامه إتباع شرع الله تعالى، وإنفاذ أحكامه في جميع أمورها، فالكتاب والسنة، هما الحاكمان على سياسات المملكة وتنظيماتها(١).

(١) قررت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم أن " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله –ﷺ– وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة "

وقد حافظت المملكة منذ نشأتها، على اتخاذ الشرع الإسلامي حاكمًا وموجها وضابطا لكل أنظمتها التي اقتضتها حركة النمو والتطور، التي صاحبت توحيد المملكة العربية السعودية، ثم نهضتها وعلو مكانتها في المجتمع الدولي[١].

وتستمد الأنظمة المالية والإدارية السعودية مرجعتيها من الشريعة الإسلامية،وهذا ثابت بيقين من وجوه كثيرة ،لعل من أهمها ما يتعلق بجعل نصوص الشريعة ومقاصدها واقعاً وتطبيقاً في السلوك المالي والإداري ،وظهر ذلك بوضوح في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال آلية عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد [٢]، وهذا ما سيتناوله البحث في جانب أساسي منه ،ثم ما عليه العمل في لائحة الواجبات الوظيفية [٣] ، وخاصة المواد (١١-١٢) منها ،ثم مدونة قواعد وسلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة[٤]، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة العربية السعودية.

---

(١) ينظر: د/ عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن ،حقوق الإنسان في الإسلام ــ (ص: ٩٤).

(٢) قرار مجلس الوزراء السعودي رقم(أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بشأن تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

(٣) تأتي هذه اللائحة تنفيذاً للموارد الواردة بنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ (الفصل الثاني)من (الباب الثاني) المتعلقة بـ(الواجبات الوظيفية) .

(٤) مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، في النظام السعودي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥)وبتاريخ (١٤٣٧/١٢/٢٥هـ).

وفي الشأن المالي والاقتصادي : تحرص المملكة العربية السعودية ،ومن خلال رؤية (٢٠٣٠) على وضع خطة لتنويع مصادر دخل المملكة العربية السعودية و تقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق أعلى معدلات البناء والتنمية، منتهجة بصفة أساسية مبدأ الشفافية في آليات وأدوات تحقيق هذه الأهداف ،وخاصة إيمان ولاة الأمر –حفظهم الله – بأن الاقتصاد المزدهر هو الذي يوفر الفرص للجميع من خلال بناء نظام تعليمي منسجم مع احتياجات السوق، ويجهّز الشباب من الجنسين بالمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، إلى جانب توفير فرص اقتصادية لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة(١).

وواقع الحال أن السعودية اليوم تؤسس لمرحلة ما بعد النفط من خلال تقوية عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة؛ كالسياحة والترفيه والرياضة، مقابل الدخول في استثمارات ذكية بالمشاريع التقنية عبر صندوقها السيادي الذي يُعد ثامن أكبر الصناديق السيادية في العالم بإجمالي أصول تقدر بـ ٣٩٠ مليار دولار(٢).

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان جملة من القيَّم والآداب الشرعية والنظامية في نطاق حماية النزاهة ومكافحة الفساد ،أهمها:

---

(١) ينظر: محاور رؤية المملكة العربية السعودية ،وزارة التخطيط والاقتصاد ٢٠٢٢م الموقع الإلكتروني للوزارة ،تاريخ الاطلاع (٢٠٢٣/١٢/١٦م).

(٢) ينظر: مقال بعنوان: كيف تسعى رؤية ٢٠٣٠ لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط، منشور بتاريخ٢/ مايو٢٠١٩م، موقع المرسال، تاريخ الدخول ١٣/ ٨/ ٢٠٢٣، https://www.almrsal.com

١. بيان أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية ،خاصة وأن المملكة العربية السعودية وهي تستمد أنظمتها من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربته بكل صوره وأشكاله.

٢. أهمية الوازع الديني والوطني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد ،كواجب شرعي ومتطلب وطني .

٣. أهمية الرؤية المستقبلية التي صاغتها المملكة العربية السعودية ،فيما يعرف بـ "رؤية ٢٠٣٠)،وكشف معالم الشفافية التي بنيت عليها ،في ظل رؤية ثاقبة، وبصيرة نافذة، وجهات تنفيذية تسلك سبيل الأمانة والنزاهة .

سبب اختيار الموضوع:

من شأن دراسة هذه المسألة وربطها بالواقع المعاصر تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية في البناء والتنمية ،خصوصاً في ظل السياسات التي تأخذ بها المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد المالي في السنوات الأخيرة وإعلان العقوبات التأديبية الصارمة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر: فإن من شأن هذه الدراسات أن تكشف الغطاء عن أهم السياسات التي تنتهجها الدول كسبيل للتنمية والتطوير واستشراف المستقبل بخطى واثقة وثابته، ولا يتأتى هذا كله إلا في إطار قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، سواء من الناحية الشرعية أو النظامية ،والتطابق بينها من حيث المعالجة والنتائج والآثار واضحة في جميع الجوانب ؛لأن الشريعة

الإسلامية تحارب الفساد بكل صوره وإشكاله ،وتجعله من أمانة الحكم والإدارة.

إشكالية البحث:

حماية قيم النزاهة ومكافحة الفساد ضمانة أساسية لصناعة واقع مرضي ومستقبل مشرق في البناء والتنمية ،تنعم فيه الشعوب بخيرات أوطانها ،وتسير بخطى واثقة لتحقيق مزيد من وجوه التقدم ،والحمد لله أن شريعتنا الإسلامية الغراء صاغت الكثير من السياسات التي من شأن الأخذ بها تحقيق أعلى معدلات التنمية ،وإذا كان الأمر بهذه الكيفية فإن السياسات الوطنية تعمل بطريقة موازية للتعاليم الشرعية ،وتضع رؤية مستقبلية لتحقيق هذه الآمال ، ولا يتحقق ذلك إلا في إطار قيم النزاهة والأمانة في الأداء الإداري .وفي ضوء هذا التصور يبرز السؤال الرئيس : ما القيمة الشرعية والنظامية لآليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد؟.

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة ،أهمها:

- ما ماهية النزاهة والفساد ؟.
- ما أنواع الفساد وما أسبابه؟
- ما النظم التشريعية التي صاغتها المملكة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري ؟.
- ما آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟.
- ما معالم الشفافية المالية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م؟

- ما موقف الشريعة الإسلامية من آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد؟

منهج البحث:

يتبع البحث على عدة مناهج ،أهمها: المنهج الاستقرائي : بتتبع النصوص النظامية ،ثم تحليلها ،بما يتفق وطبيعة المسألة محل البحث. ثم المنهج المقارن: بمقارنة ما عليه العمل في النظم الوضعية بصفة عامة ،وما عليه العمل في الأنظمة السعودية بصفة خاصة ،ثم مقارنة المسألة بما عليه العمل في الشريعة الإسلامية .

الدراسات السابقة :

هناك الكثير من الدراسات التي عالجت موضوع الفساد المالي بصورة عامة ،حتى وإن كانت مقارنة بالشريعة الإسلامية ،ومنها كتاب بعنوان: "منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري".تأليف: عبد الله بن ناصر آل غصاب، صادر عن مركز الدراسات والبحوث الجامعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ضمن سلسلة إصدارات الجامعة برقم (٥٠٨)،ومع أهمية الكتاب إلاَّ أن بحثي يختلف عنه في أنه يتناول دور النظم التشريعية والهيئات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية في حماية قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

وهناك بحث آخر بعنوان :دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية دراسة تطبيقية على مصر ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بحقوق بني سويف د/سوزي عادل ناشد ،لعام ٢٠١٨م.وهذا البحث مع أهميته إلا أن مساره مختلف في كثير من جوانبه عن مسار بحثي.

وهناك بحث ثالث بعنوان: نزاهة الوظيفة العامة وأثرها في الوقاية من الفساد ،دراسة فقهية تأصيلية ،تأليف الدكتور/ إبراهيم نجار علي عبد الحافظ ،مجلة كلية الشريعة والقانون ،جامعة الأزهر بطنطا،العدد الثالث والثلاثون ،الجزء الرابع ،ويقع في (٨٨)صفحة من القطع الصغير ،والبحث مع أهميته إلا أنه بعيد عن مسار بحثي،حيث إن بحثي في نطاق ما عليه العمل في المملكة العربية السعودية .

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ، وتمهيد ، ومباحث أربعة ، وخاتمة :

المقدمة: في التعريف بالموضوع ،وأهميته ،وإشكاليته ،ومنهجيته،وخطته .

المبحث الأول: النظم التشريعية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في النظم الخاصة،وفيه ثلاثة مطالب :

- **المطلب الأول**: آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء نظام الخدمة المدنية ومدونة قواعد وأخلاقيات الوظيفة العامة.
- **المطلب الثاني** : تجريم غسيل الأموال.
- **المطلب الثالث**: تجريم التعدي على الممتلكات العامة المملوكة للدولة.

المبحث الثاني : آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.وفيه مطالب أربعة:

- **المطلب الأول**: آليات حماية النزاهة من خلال عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

- **المطلب الثاني:** المرجعية الشرعية والنظامية لآليات عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- **المطلب الثالث**: أهم أدوات الهيئة لتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد:
- **المطلب الرابع:** مدى تعاون كافة الجهات والهيئات الأخرى مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

المبحث الثالث: الشفافية المالية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)،وفيه مطالب ثمانية :

- **المطلب الأول**: تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد في نطاق رؤية السعودية ٢٠٣٠م).
- **المطلب الثاني:** أهم معالم الشفافية في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).
- **المطلب الثالث** :النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- **المطلب الرابع**: تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية.
- **المطلب الخامس:** تشجيع الاستثمار الخارجي.
- **المطلب السادس:** إطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها.
- **المطلب السابع**: تنمية وتطوير قطاع السياحة والترفيه.
- **المطلب الثامن** :معالم تنموية أخرى مبنية على مبدا الشفافية في الإدارة المالية.

المبحث الرابع: المنظور الشرعي لآليات حماية قيم النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** الأساس الشرعي لمبدأ النزاهة في سلوك الموظف العام وحماية المال العام .
- **المطلب الثاني:** نماذج تطبيقية لمبدأ "النزاهة الوظيفية "في النظام المالي الإداري الإسلامي.

الخاتمة: **وفيها أهم النتائج والتوصيات**.

مبحث تمهيدي

مدخل تمهيدي للتعريف بالعناصر الأساسية للموضوع

الحكم على الشيء فرع عن تصوره ،وتستمد قيمة الشيء من خلال جوهره وإعماله على وجه منضبط يتفق وما تقضي به الشريعة الإسلامية الغراء والنظم التي انبثقت منها ؛ولما كانت حماية النزاهة ومكافحة الفساد فريضتان شرعيتان ومتطلبان أساسيان لحماية المال العام من جانب والمرفق العام من جانب آخر، كان من الأهمية التعريف بهما في اللغة والاصطلاح.

أولاً : التعريف بالنزاهة في اللغة والاصطلاح :

النزاهة في اللغة مأخوذة من توقي ما يضر النفس ويصيب من عفتها .وقريب منه معنى: التباعد ،قال في المصباح المنير :" التنزه: ما تضعه العامة في غير موضعه ،يقال: خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين ،وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه: فلان يتنزه عن الأقذار، أي: يباعد نفسه عنها ويقال تنزهوا بحرمكم أي تباعدوا"(١).

وبَّوب البخاري في الصحيح باباً تحت عنوان:" بَابُ مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ"(٢).وذكر تحته جملة من الأحاديث النبوية عن طريقة تعامل النبي -ﷺ- مع المال العام ووجوب التحوط أن يأخذ منه شئياً بغير حق ،ومن جمله ما ذكره قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ -ﷺ-، بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ فَقَالَ: «لَوْلاَ أَنْ تَكُونَ مِنْ صَدَقَةٍ لَأَكَلْتُهَا»،

(١) الفيومي ،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٦٠١).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٥٤).

وَقَالَ هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -ﷺ-، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، قَالَ: «أَجِدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي»(١).

وفي الحديث استعمال الورع؛ لأن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال ،لكن الورع تركها(٢).

تعريف النزاهة في الاصطلاح :

عرفها الجرجاني في كتابه " التعريفات " بقوله:" النزاهة: هي عبارة عن اكتساب مال من غير مهانة ولا ظلم إلى الغير"(٣).

وهي صفة كمال في تقلد الوظائف العامة ،ذكرها القرافي ضمن شروط من يتقلد القضاء بأن يكون "ذا نزاهة " (٤).

وعرف ابن حزم الأندلسي نزاهة النفس بقوله:" صفة فاضلة مركبة من النجدة والجود وَالْعدْل والفهم"(٥).

وهذا المعنى معتبر في نطاق ما يسمى بـ "الحوكمة " فقد عرفها بعضهم بأنها : النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ،كتاب البيوع ،باب مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ"(١). (٣/ ٥٤)، رقم:٢٠٥٥، وأخرجه مسلم في الزكاة باب تحريم الزكاة على رسول الله -ﷺ-. . (٧٥٢/٢)، رقم ١٠٧١).

(٢) النووي، شرح النووي على مسلم ،(٧/ ١٧٧).

(٣) ا لتعريفات ،التعريفات (ص: ٢٤٠).

(٤) القرافي ،الذخيرة ،(١٠/ ١٧).

(٥) الأخلاق والسير في مداواة النفوس، (ص: ٥٣)

مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[١].

ومجمل هذه التعاريف يشير إلى معنى النزاهة في الاصطلاح الشرعي ،وهي بمعنى: الترفع عن النقائص والابتعاد عن الشبهات ،فضلاً عن مقاربة الحرام أو الوقوع فيه.

ثانياً: تعريف الفساد في اللغة والاصطلاح :

الفساد لغة : نقيض الصلاح وأخذ المال ظلماً، مأخوذ من فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها. والمفسدة خلاف المصلحة، والجمع المفاسد[٢].

وفي الاصطلاح تختلف دلالته باختلاف موضوعه ،بحسب ما إذا كان في الاقتصاد أو في المال أو في الإدارة .

فعند الحديث عن الفساد الاقتصادي في الدوائر والهيئات الحكومية فإنه يطلق ويراد به: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.. أي استثمار الموظف في الدولة والمؤسسة العامة أو الخاصة للمصلحة العامة بهدف خدمة مآرب ومنافع خاص"[٣].

---

(١) د/ طارق عبد العال حماد ،ح وكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، ، (ص٣).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ،(٣/ ٣٣٥) مادة (فسد)،الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،للفيومي،(٤٧٢/٢) مادة (فسد)

(٣) د. إكرام بدر الدين ،الفساد السياسي النظرية والتطبيق، (ص: ٤٣)، د/ عمر القاضي، الفساد الإداري وإمكانية الإصلاح ،(ص ٤).

وفي نطاق الفساد المالي : يتمثل" في السلوك القانوني المتمثل في إهدار المال العام، وكذا أعمال السمسرة في المشاريع، وكذا أعمال تجارة الأسلحة، فاختلاس المال العام يتم من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح مجموعة من الأفراد أو الطبقات المعينة، وكذا متاجرة الموظف العام بوظيفته، كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم نظير الخدمة التي يقدمها للناس ومن المفترض أنه يتقاضى راتبه نظير تقديم هذه الخدمة "(١).

وفي هذا الشأن قامت منظمة الشفافية الدولية بتعريف الفساد بأنه :سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة أو أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة(٢)..

---

(١) ينظر: شريهان ممدوح حسن، "جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة". (ص: ٦).وينظر:

- **LongmanACTIVEstudy the egybtian international publishing company 2011(15)**
- **Oxford leamer's pocket dictionary,third edition ,oxford university press,2007,95**
- **Yadav,Gopal,j,"corruption in developing countries,causes and solutions"glopal blues and sustainable..septemper 2005,1**

(٢) ينظر: التقرير الأول للجنة الدولية للشفافية والنزاهة ،٢٠٠٧م بوزارة الدولة للتنمية الإدارية ،٢٠٠٧م (www.ad.gov.eg

آمال محمد كمال إبراهيم المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الحكومية ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،٢٠٠٤م ،ص٢٩

وفي نطاق الفساد الإداري:

فتجدر الإشارة إلى أن الفساد تتعدد أشكاله ودرجاته، فمفهوم الفساد يشمل الفساد الصغير، أو فساد صغار الموظفين، والفساد الكبير، أو فساد كبار المسؤولين والسياسيين، ويشمل مفهوم الفساد أيضًا ممارسات مثل: الرشوة والمحسوبية والاحتيال والاختلاس والتزوير وتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص(١).

وينحصر مفهوم الفساد الكبير في : الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين في الدولة وذلك بغرض تحقيق مصالح مالية أو اجتماعية كبيرة. ويُعدُّ هذا النوع من أهم أنواع الفساد وأخطرها على الإطلاق؛ لأنه يكبد خزانة الدولة مبالغ مالية غاية في الضخامة، نظرًا لكونه فسادا ضاربا في الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين: من رؤساء الدول والوزراء والمحافظين والمسؤولين الكبار في الدولة، حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة، وتخرج عن سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن، ومشاريع البنية التحتية، والمعدات العسكرية، وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم الصفوة"، و"جرائم ذوي الياقات البيضاء"(٢).

(١) ينظر: د/خالد المهايني، المضامين المالية والإدارية والاقتصادية والقانونية لممارسات الاستيلاء على المال العام، (ص٤٠).

(٢) ينظر: علي حميد هندي، "جرائم ذوي الياقات البيضاء وآثارها على النظام المالي والإداري" بحث منشور في مجلة (الدنانير) العراقي. العدد (الثالث عشر/٢٠١٨م) ،د/شريهان ممدوح

والنوع الثاني هو الفساد الصغير، وهو الذي يصدر من صغار الموظفين ويتمثل في شكل أداء الوظائف والخدمات الروتينية المقدمة منهم، حيث يمارس هذا الفساد من جانب فرد واحد دون أن يكون هناك تنسيق مع الآخرين غالبًا. وينتشر هذا الفساد بين الموظفين في القطاعات المختلفة، فيظهر هذا الفساد في صورة تقاضي صغار الموظفين للرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين ،كمقابل لتأدية هذه الخدمة بشكل سريع لتجنب ما تمر به من مراحل روتينية معقدة وطول إجراءات، أو لكونها مخالفة للنظام والقانون(١).

وفي نطاق العلاقات الدولية توجد المنظمة الدولية للشفافية(٢)، وهي منظمة أنشئت عام ١٩٩٥م ومقرها برلين، وشعارها" الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وذلك لمساعدة الدول والأفراد الراغبين في أن يحيوا جزر النزاهة بعد انتشار الفساد المالي والإداري، سواء على المستوى الرسمي، أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات القطرية المعنية بمحاربته عن مواجهته، بعد أن تحول إلى فك مفترس، يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية، بل الجهود الدولية المتمثلة في المنح والمعونات والقروض.

حسن، جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة،(ص: ٨-١).

(١) ينظر: جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة،(ص: ٨-١٠). سالم ، ٢٠٠٣،(ص:٥٩-٦٠)،د/حمد صقر عاشور، قياس ودائرة الفساد في الدول العربية،-مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ،٢٠٠٦م،ص:٣٦)

(٢) الموقع الإلكتروني للمنظمة (www.transparency.org-ar-press)

ووسيلتها في ذلك: أن تجمع في فروعها المحلية الأفراد ذوي الذمم المعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني، وفي عالم التجارة والأعمال، وفي الحكومات، للعمل في تحالف، من أجل إصلاح النظام [١].

وتتبنى منظمة الشفافية استراتيجية مكونة من عدة عناصر لتحقيق أهدافها من أهمها: المساعدة في تصميم نظم النزاهة الفعالة وتنظيمها...الخ[٢].

ولأهمية العدالة القضائية يلاحظ أن منظمة الشفافية الدولية تصدر تقاريرها كل سنة، وتحرص دوما على التوصية بتعزيز القضاء المستقل والنزاهة، وتحمل المسؤولية لتنمية النظام القضائي في الدول الفقيرة، يجب أن تكون الأنظمة القضائية محصنة من التأثير السياسي. ويكون القضاة أنفسهم خاضعين للقوانين، لهم حصانة محددة، وسلوك قضائي نزيه، يضمن العدالة، كما يجب أن يكون النظام القضائي نزيهًا، وقادرًا، في الدول النامية؛ لإمكانية إدارة طلب المساعدة؛ لاسترجاع الممتلكات المنهوبة من الخارج[٣].

ثالثا أسباب الفساد المالي والإداري:

تتعدّد أسباب الفساد وتتنوع، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. **أسباب سياسية:**

وهي من أخطر الأسباب وأهمها، حيث تؤكد التجارب والمحاكمات والتقارير والدراسات أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي

(١) الموقع الإلكتروني للمنظمة : http://www.transparency.org

(٢) المرجع السابق، (ص١٢٩)

(٣) د/خالد المهايني ،حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس،(ص١٢٨،وما بعدها).

وتستتر بقيادتها المتواطئة معها، إذ تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنهم من استغلالها لمصالحهم.

ويحدث الفساد السياسي في الدول خلال العملية الانتخابية، واستقطاب المؤيدين، وجمع التبرعات، ومحاولات كسب تأييد الناخبين، بالوسائل التي تلائم احتياجات كل شريحة، والتي تبدأ بتقديم الوعود من قبل المرشح للانتخاب، وتنتهي بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ نقدية وعينية، وحينما يفوز المرشح يجد نفسه ملزمًا بالبحث عن السبل التي تمكنه من استعادة المبالغ التي أنفقها للوصول إلى موقعه، وتدبير المبالغ المالية اللازمة لإعادة انتخابه مرة أخرى(١).

ب.: **أسباب اقتصادية**: **وتتلخص فيما يأتي:**

١. الفجوة المتزايدة بفعل التضخم بين الدخول النقدية للعاملين بأجهزة الدولة واحتياجاتهم المالية الحقيقية لشراء متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب الجريمة، كالفساد والرشوة والاختلاس والسرقة، نظرًا لصعوبة سد تلك الفجوة بأسباب غير مشروعة.

٢. من الثابت أنه مع ارتفاع قيمة الدخول الناتجة عن الفساد والرشوة عن قيمة الدخول الرسمية المستمدة من العمل الأصلي، يفقد الأفراد ثقتهم في

(١) د/خالد المهايني، المضامين المالية والإدارية والاقتصادية والقانونية لممارسات الاستيلاء على المال العام ، (ص٤٠)، كيمبرلي آن، الفساد والاقتصاد العالمي ،(ص٧٢وما بعدها)؛ د/حمد صقر عاشور، قياس ودائرة الفساد في الدول العربية،-مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد،(ص:٣٦).

عملهم الأصلي، وبالتالي يتقبلون تدريجيًا فكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني.

٣. عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، وبخاصة تحقيق التوازن، أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، فتؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء، وذوي الدخل المحدود من الموظفين، وتوريطهم لمضاعفة أرباحهم، ومكاسبهم غير المشروعة [١].

ج. **أسباب اجتماعية: وتتلخص فيما يأتي:**

١. أصبح كثير من الأعمال والسلوكيات التي تدخل تحت مسمى الرشوة سلوكًا عاديا يمارسه الموظف العادي، ويتقبله كل من الراشي والمرتشي، فالراشي يدفع لكي يمكنه إنهاء أعماله، والمرتشي يعتقد أن هذا هو حقه الطبيعي، وحينما تتحول عقيدة الموظف لذلك تنتفي عنه صورة الانحراف الاجتماعي، وإن بقي تجريمه قانونًا، ومن هنا تنخفض معدلات الإبلاغ عن وقائع الرشوة، ومن ثم تضعف إمكانيات الكشف عنها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الخطر المترتب عليها، فتزيد الربحية المتوقعة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرضها وقبولها، أي: خلق المزيد من الدافعية للكثيرين، للانخراط في وقائع الرشوة.

(١) ينظر: المرجع السابق ،(ص٤٣) أ٠ باول مارو ، تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي ، (ص: ٨٧)؛د/ حمدي عبد العظيم ،غسيل الأموال في مصر والعالم ، (ص ٢١٣).

٢. وجود بعض المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في توفير أجواء الفساد، وتحفز البعض على ممارسته.مثال ذلك:

أ. توظيف الانتماءات الإقليمية والطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي، وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق.

ب. شيوع ظاهرة الواسطة، وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية، وغير الرسمية، بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين، أو التي تمس المصلحة العامة.

ج. الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة في سلوك بعض المسؤولين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، مثل: ضعف الوعي بأهمية الوقت، وعدم الالتزام بالمواعيد، وعدم الاهتمام بالملكية العامة...فهذه الممارسات فضلًا عما تسببه من أضرار بالمصلحة العامة فإنها تثير استياء بعض الفئات، ويضعف آمالها في التطوير والإصلاح، ويدفعها في النهاية إلى المحاكاة[١]

د. الأسباب الإدارية والمؤسسية للفساد الإداري: أهمها ما يأتي:

١. تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يعجز معه العاملون عن إنجاز الأعمال، أو تأخيرها، واضطرارهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها.

٢. التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ووضع المواد والإمكانيات الكثيرة تحت تصرفها، والتساهل في

(١) ينظر: تقرير الاتجاهات الاستراتيجية،،(ص: ٣٢٧)؛د/صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،كتب عربية ،دون سنة نشر،(ص:٤٦)

اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والإعداد والتقويم، التي تجذبهم إلى الانحراف، وسوء التصرف، وتحذرهم من التورط في قضايا الفساد.

٣. عدم مواكبة سياسات الأجور، والمرتبات، للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة، مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية، بوسائل وطرق غير مشروعة، كقبول الرشوة والهدايا.

٤. غياب آليات المساءلة والشفافية، سواء منها الداخلية، أو الخارجية، على النحو الذي يتيح للشعب فرصة مساءلة حكوماته، عبر الانتخابات العامة والمحلية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني[١].

وختاماً فإن الفساد "ظاهرة غير وطنيه تمس كل المجتمعات والاقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا"[٢].

(١) المرجع السابق، ص٢٣٧).

(٢) ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م.

https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html تاريخ الاطلاع عليها (٢٠٢٣/١٠/١٧م).

رابعاً: أهم صور الانحراف المالي والإداري(١):

أ. الانحرافات التنظيمية :

ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ، ومن أهمها :

أ. عدم احترام العمل ، ومن صور ذلك : (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار– التنقل من مكتب إلى آخر..) .

ب. امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ، ومن صور ذلك : (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل ....).

ج. التراخي ، ومن صور ذلك : (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل ....) .

---

(١) ينظر: د، هناء يماني، الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي،(ص:٤ وما بعدها).

د/أحمد بن عبد الرحمن الشميمري ، مظاهر الانحراف الوظيفي ، (ص:٢٦ – ٢٨)

د/مصطفى الفقي، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات:

http://209.61.210.137/uofislam/behoth/behoth_quran/16/a1.htm

د/ خالد عيسى طه. ملاحقة الفساد الإداري:

http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2004/03/03-29/802.htm،

د، يوسف بحر. الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي:

http://www.scc-online.net/thaqafa/th_1.htm

د. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء ، ومن صور ذلك : (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس..).

ه. السليبة ، ومن صور ذلك : (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد ....) .

و. عدم تحمل المسؤولية ، ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية .....) .

ز. إفشاء أسرار العمل [1].

ب. **الانحرافات السلوكية:**

ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ، ومن أهمها :

١. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ، ومن صور ذلك : (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية) .

(١) ينظر/د، يوسف بحر. الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي:-http://www.scc-online.net/thaqafa/th_1.htm،د/ أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية ، ع ٥٧ ،١٤٢٤هـ،ص ص ٢٦ – ٢٨ .

٢. سوء استعمال السلطة ، ومن صور ذلك : (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم).

٣. المحسوبية ، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج .

٤. الوساطة ، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح(١).

ج. **الانحرافات المالية** :

ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :

١. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .

٢. فرض المغارم(التكاليف الإضافية التي لا مسوغ لها) ، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم .

٣. الإسراف في استخدام المال العام ، ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في

(١) د، يوسف بحر. الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي،مرجع سابق. د/ أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، مظاهر الانحراف الوظيفي،(ص:٢٧).

الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع ....).

د. **الانحرافات الجنائية :**

ومن أكثرها ما يلي :

٤. الرشوة .

٥. اختلاس المال العام .

٦. التزوير [١].

وبعد هذا التمهيد يرد سؤال رئيسي في دراسة الموضوع ما أوجه حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في النظم الخاصة، هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال مباحث ثلاثة في الجانب النظامي ،ومبحث رابع في النظام الشرعي .

(١) ينظر: المراجع السابقة

المبحث الأول

النظم التشريعية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في النظم الخاصة

صاغت المملكة العربية السعودية الكثير من الأنظمة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري، ابتداء من نظام الخدمة المدنية ،وانتهاء بمدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، وهي في مجملها كاشفة عن هذه الحماية، وتدل على التطور التشريعي في المملكة بقصد تحقيق الاستقرار العام ،وحماية الأموال العامة من النيل منها سواء بالتعدي أو الاختلاس أو التزوير ،أو غسل الأموال ،وهي في مجموعها جرائم خطرة .وتتمة للفائدة رأيت تقسيم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة:

المطلب الأول

آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء نظام الخدمة المدنية ومدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة.

بموجب نظام الخدمة المدنيَّة يجب على الموظف "أن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته" (م١١/ج)، المادة ١١/ج من لائحة الواجبات الوظيفيَّة).

١- فيجب أنْ يؤدِّي العمل بنفسه.

٢- وأنْ يخصِّص وقت العمل لأداء العمل المكلف بإنجازه.

٣- ومُراعاة الدقَّة اللازمة وموجبات حسن العمل في حدود اختصاصه.

٤- ومُراعاة مواعيد الدوام الرسميَّة.

٥- واستهداف أداء الخدمة العامَّة والمصلحة العامَّة.

وتجدر الإشارة إلى أن مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، خرجت من رحم الواجبات الوظيفية التي تضمنها نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي ٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠، والمتعلقة بالواجبات الوظيفيَّة من المادة (١١) إلى المادة (١٥).

جاء النص على هذا الالتزام صريحًا في سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبد العزيز(حفظه الله ،وسدد على الحق خطاه)،ضمن مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، قائلاً:

"لقد أكدتُ على جميع المسؤولين بمضاعفة الجهود للتيسير على المواطنين ، والعمل على توفير سبل الحياة الكريمة لهم ، وهو أقل الواجب المنتظر منهم ،ولن نقبل أي تهاون في ذلك . وفي هذا الصدد أخاطب الوزراء والمسؤولين في مواقعهم كافة أننا جميعا في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا ، وقد وجهنا بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها ، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين "[(١)].

وسيرًا على النهج الراشد في حماية الوظيفة العامة من موجبات الفساد الإداري وضعت المملكة العربية السعودية "مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات

(١) مقدمة مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، في النظام السعودي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥)وبتاريخ (١٤٣٧/١٢/٢٥هـ)،(ص:١).

الوظيفة العامة ،متضمنة آداب ممارسة هذا الحق ،وفق أحكام الباب الثاني من المدونة، واجبات الموظف العام، الواجبات العامة، فنصت المادة السابعة :

"على الموظف العام ما يأتي : أداء واجبات وظيفته ومهماته الموكولة إليه بنشاط وكفاية متوخيا الأمانة والنزاهة والدقة والمهنية والتجرد"(١) .

كما أوجبت هذه المادة على الموظف العام التحلي بهذا الخلق عند التحقيقي الإداري ،فنصت في فقرتها (السادسة عشرة) على :

"التحلي بالنزاهة في أي تحقيق رسمي يشارك فيه أو دعوى قضائية ، والإدلاء بشهادته فيما يتعلق بمهماته الوظيفية إذا طلب منه ذلك"(٢).

المطلب الثاني

تجريم غسيل الأموال

في شأن تجريم غسيل الأموال : فقد جرم النظام السعودي هذه الصورة ،طبقاً لنص المادة (الثانية) من نظام غسيل الأموال، ونصها:

"يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

١. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

---

(١) المادة السابعة الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ.

(٢) المادة (السابعة) من المدونة ،الفقرة السادسة عشرة .

٢. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.
٣. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.
٤. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر" [(١)].

وفي هذا الشأن : وضع المنظم السعودي مجموعة من التدابير ورد النص عليها في المواد (الخامسة)حتى (الحادية والعشرين)،تضمنت العديد من الالتزامات المؤسسة ،على النحو التالي:

١. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ تحديد مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال لديها وتقييمها وتوثيقها وتحديثها بشكل مستمر، من خلال الجوانب المتعددة للمخاطر بما فيها العوامل المرتبطة بعملائها والدول الأخرى والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التسليم، وتوفير تقارير عن ذلك للجهات الرقابية عند

(١) نظام غسيل الأموال مرسوم ملكي رقم (م/٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ، تاريخ الإصدار١٤٣٩/٢/٥ هـ الموافق : ٢٠١٧/١٠/٢٥ ،م تاريخ النشر٥/٢/ ١٤٣٩هـ الموافق : ٢٠١٧/١٠/٢٥ م.

الطلب. وعليها أن تراعي -عند قيامها بذلك- المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة وممارسات العمل والتقنيات قبل استخدامها(١).

٢. لا يجوز للمؤسسات المالية أن تفتح أو تحتفظ بحسابات مرقّمة أو مجهولة الاسم أو باسم وهمي(٢).

٣. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ القيام بالآتي:

٤. أن تطبق على عملائها تدابير العناية الواجبة. وتحدد اللائحة الحالات التي تطبق فيها هذه التدابير وأنواعها.

٥. أن تحدد نطاق تدابير العناية الواجبة على أساس مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل أو الأعمال أو العلاقات التجارية، وأن تطبق تدابير مشددة للعناية الواجبة عندما تكون مخاطر غسل الأموال مرتفعة(٣).

٦. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ استخدام أدوات مناسبة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي مكلفاً -أو أصبح مكلفاً- بمهمات عامة عليا في المملكة أو دولة أجنبية أو مناصب إدارية عليا أو وظيفة في إحدى المنظمات الدولية. فإن تبين لها أي من ذلك، فعليها تطبيق تدابير إضافية وفقاً لما تحدده اللائحة(٤).

---

(١) المادة الخامسة من نظام غسيل الأموال .

(٢) المادة السادسة من نظام غسيل الأموال .

(٣) المادة السابعة من نظام غسيل الأموال .

(٤) المادة الثامنة من نظام غسيل الأموال .

٧. على المؤسسات المالية قبل دخولها في علاقة مراسلة مع مؤسسات مالية خارج المملكة؛ التقيّد بالتدابير المناسبة للحد من المخاطر المحتمل وقوعها من هذه العلاقة وفقاً لما تحدده اللائحة، وأن تتأكّد من أن هذه المؤسسات لا تسمح بأن يستخدم حساباتها بنك صوري(١).

٨. على المؤسسات المالية الامتناع عن الدخول -أو الاستمرار- في علاقات مراسلة مع بنك صوري، أو مع مؤسسة مالية خارج المملكة تسمح بأن يستخدم حساباتها بنك صوري(٢).

٩. على المؤسسات المالية التي تمارس نشاط التحويلات البرقية الحصول على المعلومات المتعلقة بآمر التحويل والمستفيد، وحفظ هذه المعلومات مع أوامر التحويل أو الرسائل ذات الصلة من خلال سلسلة الدفع. فإن لم تتمكن المؤسسة المالية من الحصول على تلك المعلومات، فيجب عدم تنفيذ التحويل البرقي(٣).

١٠. على المؤسسات المالية تسجيل جميع المعلومات المتعلّقة بآمر التحويل والمستفيد الحقيقي والاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق والبيانات وفقاً للمادة (الثانية عشرة) من النظام(٤).

(١) المادة التاسعة الفقرة الأولى من نظام غسيل الأموال .
(٢) المادة التاسعة الفقرة الثانية من نظام غسيل الأموال .
(٣) المادة العاشرة الفقرة الأولى من نظام غسيل الأموال .
(٤) المادة العاشرة الفقرة الثانية من نظام غسيل الأموال .

١١. على المؤسسة المالية الالتزام بأي تدبير إضافي يتعلق بالتحويلات البرقية تنص عليه اللائحة[١].

١٢. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة المتناسبة مع المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل ومعاملات مع شخص يأتي من دولة حددتها هي أو حددتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بأنها دولة عالية المخاطر[٢].

١٣. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ تطبيق التدابير التي تحددها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالدول عالية المخاطر[٣].

١٤. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات، لجميع التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية، سواء أكانت محلية أم خارجية، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب[٤].

١٥. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات التي حصلت عليها من خلال تدابير العناية الواجبة وبملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق الهويات الشخصية، بما في ذلك نتائج أي تحليل يجرى، وذلك لمدة لا تقل عن عشر

(١) المادة العاشرة الفقرة الثالثة من نظام غسيل الأموال .

(٢) المادة ا(١١) الفقرة الأولى من نظام غسيل الأموال .

(٣) المادة (١١) الفقرة الثانية من نظام غسيل الأموال .

(٤) المادة (١٢) الفقرة الأولى من نظام غسيل الأموال .

سنوات من تاريخ انتهاء علاقة العمل أو بعد إتمام معاملة لعميلٍ ليس في علاقة عمل قائمة معها[١].

١٦. للنيابة العامة –في الحالات التي تراها– إلزام المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ بتمديد مدة الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق والبيانات إلى الحدّ الضروري لأغراض التحقيق الجنائي أو الادعاء[٢].

١٧. يجب أن تكون السجلات والمستندات والوثائق المحتفظ بها كافية للسماح بتحليل البيانات وتتبع التعاملات المالية، ويجب الاحتفاظ بها لتكون متاحة وتوفر للسلطات المختصة عند الطلب بصورة عاجلة[٣].

١٨. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ القيام بالآتي[٤].

- مراقبة المعاملات والوثائق والبيانات وفحصها بشكل مستمرّ لضمان توافقها مع ما لديها من معلومات عن العميل وأنشطته التجارية والمخاطر التي يمثلها، وعن مصادر أمواله عند الحاجة.
- التدقيق في جميع المعاملات التي تكون معقدة وكبيرة بشكلٍ غير عادي وكذلك أي نمط غير اعتيادي للمعاملات التي لا يكون لها أغراض اقتصادية أو مشروعة واضحة.

---

(١) المادة (١٢) الفقرة الثانية من نظام غسيل الأموال .

(٢) المادة (١٢) الفقرة الثالثة من نظام غسيل الأموال .

(٣) المادة (١٢) الفقرة الرابعة من نظام غسيل الأموال .

(٤) المادة (١٣) من نظام غسيل الأموال .

- تشديد إجراءات العناية الواجبة ودرجة وطبيعة مراقبة علاقة العمل في الحالات التي تكون فيها مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال مرتفعة؛ وذلك لتحديد ما إذا كانت المعاملة تبدو غير عادية أو مشبوهة.
- الاحتفاظ بسجلات الفحص مدة عشر سنوات، وإتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب.

١٩. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ القيام بالآتي[(١)]:

أ. وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها بفاعلية من أجل إدارة المخاطر التي حددتها -وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة) من النظام- والحدّ منها. على أن تتناسب مع طبيعة أعمالها وحجمها، وأن توافق عليها الإدارة العليا فيها، وأن تراجعها وتعززها بشكل مستمر.

ب. تطبيق السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية -المذكورة في الفقرة (أ)- على جميع فروعها والشركات التابعة لها التي تملك فيها حصة الأغلبية.

٢٠. على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح - بما في ذلك الأشخاص الذين يقدمون خدمات قانونية أو محاسبية- عند اشتباههم أو إذا توافرت لديهم أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل متحصلات جريمة أو في ارتباطها

(١) المادة (١٤) من نظام غسيل الأموال ،الفقرة الأولى.

أو علاقتها بعمليات غسل الأموال أو في أنها سوف تستخدم في عمليات غسل أموال بما في ذلك محاولات إجراء مثل هذه العمليات؛ أن تلتزم بالآتي:

أ. إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر، وتزويدها بتقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة.

ب. الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية[1].

٢١. يُحظر على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، وأي من مديريها أو أعضاء مجالس إداراتها أو أعضاء إداراتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها؛ تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلّقة بذلك قد قُدّمت أو سوف تُقدّم إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أنّ تحقيقاً جنائيًّا جارٍ أو قد أُجري. ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو الاتصال بين المديرين والعاملين أو عمليات الاتصال مع المحامين أو السلطات المختصة[2].

٢٢. لا يترتب على المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، وأي من مديريها أو أعضاء مجالس

(١) المادة (١٥) من نظام غسيل الأموال ،الفقرة الأولى.

(٢) المادة (١٦) من نظام غسيل الأموال ،الفقرة الأولى.

إداراتها أو أعضاء إداراتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها؛ أي مسؤولية تجاه المُبلغ عنه عند إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية أو تقديم معلومات لها بحسن نية(١).

هذه التدابير قاطعة وحاسمة وتكشف عن مدى حرص المنظم على سد منافذ هذه الجريمة ، وقطع الطريق على كل هيئة أو مؤسسة أو قطاع أن يقع في براثن هذه الجريمة ،صوناً للمال العام من الإهمال أو التضييع ،وحفظاً لمقدرات المرافق العامة ،وقيامها بواجباتها المرفقية على الوجه الأكمل .

المطلب الثالث

تجريم التعدي على الممتلكات العامة المملوكة للدولة ومكافحة الاحتيال المالي والاختلاس المالي والتزوير

لم تدخر المملكة العربية السعودية جهداً في مواجهة كل صور اتعدي الأملاك العامة العينية أو الأموال العامة ،بل وضعت من الأنظمة ما يكفي لحماية الحق العام ،وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: في شأن تجريم التعدي على الممتلكات العمة:

فقد ورد في نظام مباشرة الأموال العامة للدولة على الموظفين العموميين المباشرين للأموال العامة، أن العقوبة تتراوح بين السجن والغرامة، ففي المادة التاسعة منه ورد ما نصه: "استثناء من أحكام المرسوم الملكي رقم٤٣ وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال ، أو بكليهما معا، كل موظف يشمله هذا النظام ويثبت

(١) المادة (١٦) من نظام غسيل الأموال ،الفقرة الثانية.

ارتكابه لجرم الاختلاس أو التبديد أو التصرف بغير وجه شرعي في أموال الدولة العامة. أو العيان أو الطوابع ذات القيمة المسلمة إليه ،كما يعاقب بنفس العقوبة من اشترك أو تواطأ معه على ارتكاب لإحدى تلك الجرائم ،سواء كان موظفا أو غير موظف ،بالإضافة إلى إلزامهم بإعادة الأموال والأعيان والطوابع والأوراق ذات القيمة المختلسة أو المبددة أو المفقودة أو ما يعادل قيمتها ،ويتم الفصل في هذه الجرائم طبقاً لنظام تأديب الموظفين "[1].

ثانياً: مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة:

قامت المملكة العربية السعودية –انطلاقا من هذه الآية الكريمة– بتجريم كافة أنواع الاحتيالات وجميع صور الخداع والتحايل غير المشروع. ووضعت نظاما خاصا في ذلك وهو (نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة) الصادر في: (١٤٤٢/٩/١٠هـ– الموافق:٢٠٢١/٤/٢٢م بمرسوم ملكي رقم (م/٧٩) وقرار من مجلس الوزراء برقم (٥٣٤– وتاريخ:١٤٤٢/٩/٨هـ) [2] وهو نظام يضمن عقوبة من استولى على مال للغير دون وجه حق، وكذلك عقوبة من استولى دون وجه حق على مال سلم إليه من غير المال العام، وعقوبة من حرض غيره على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.

(١) ينظر: نظام مباشرة الأموال العامة ،الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م٧٧)بتاريخ (١٣٩٥/١/٢٣هـ) وينظر: نظام وظائف مباشرة الأموال العامة ،تاريخ الإصدار(١٤٣٦/٢/٢٣هـ) الموافق (٢٠١٤/١٢/١٥م) تاريخ النشر في الجريدة الرسمية (١٤٣٦/٣/١٨هـ الموافق (٢٠١٥/١/٩م)

(٢) ينظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، تاريخ الدخول ١٣/ ١/ ٢٠٢٢.
https://laws.boe.gov.sa

ثالثاً: إلزام مختلسي المال العام بردّ ما أخذوه :

جرّمت المملكة العربية السعودية، الاختلاس كغيره من أنواع الاعتداء على المال، ووضعت العقوبات التعزيرية الرادعة في حق مرتكبيه. كما ألزمت المختلسين المضبوطين برد ما اختلسوه من أموال.

فقد أصدر النائب العام السعودي القرار رقم (١) وتاريخ (١٤٤٢/١/١هـ) القاضي بتحديد الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، استنادا للمادة (١١٢) من نظام الإجراءات الجزائية.

وقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة بعض الإجراءات التطبيقية العملية، وذلك بردّ الكثير من الأموال إلى خزينة الدولة والمال العام، ممن تمت إدانتهم نظاميًا باختلاس المال العام ثبوتًا عليهم لا مجرد اشتباه، فرجعت إلى المال العام أموال كثيرة تم الاستفادة منها في المصالح العامة، ولعلها سابقة في المنطقة جديرة بالتأمل والتقدير.

رابعاً: تشديد عقوبة جرائم التزوير التي تقع من الموظف العام

جرائم التزوير واحدة من الجرائم الخطيرة التي لاقت رواجاً هائلاً في الآونة الأخيرة وخلفت وراءها آثاراً سلبية، نتيجة لتطور وتنوع أساليبها واتساع مجالها، وقد ساعدت التقنية الحديثة في العديد من دول العالم في تنمية وتطوير أساليب وقدرات مرتكبي جرائم التزوير نحو إخفاء ما يرتكبونه من جرائم في هذا الخصوص، وإدراكاً من المملكة لازدياد خطورة هذه الجرائم فقد صدر مؤخراً النظام الجزائي لجرائم التزوير بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٨هـ.

وفي هذا الشأن وضع المنظم السعودي صيغة شاملة تتسع دائرتها بصورة تتفق والمصلحة العامة ،ويتضح هذا التفصيل من خلال نص المادة (٨،٥)من نظام مكافحة التزوير، وذلك كما يلي:

١. طبقاً لنص المادة الخامسة:" كل موظف ارتكب أثناء وظيفته تزويرا بصنع صك أو أي مخطوط لا اصل له أو محرف عن الأصل عن قصد أو بتوقيعه إمضاء أو خاتم أو بصمة إصبع مزورة أو اتلف صكا رسميا أو أوراقا لها قوة الثبوت سواء كان الإتلاف كليا أو جزئيا، أو زور شهادة دراسية أو شهادة خدمة حكومية أو أهلية، أو أساء التوقيع على بياض اؤتمن عليه، أو بإثباته وقائع وأقوال كاذبة على أنها وقائع صحيحة وأقوال معترف بها، أو بتدوينه بيانات وأقوال غير التي صدرت عن أصحابها، أو بتغير أو تحريف الأوراق الرسمية والسجلات والمستندات بالحك أو الشطب أو بزيادة كلمات أو حذفها و إهمالها قصداً، أو بتغيير الأسماء المدونة في الأوراق الرسمية والسجلات، ووضع أسماء غير صحيحة أو غير حقيقية بدلا عنها، أو بتغيير الأرقام في الأوراق والسجلات الرسمية بالإضافة أو الحذف أو التحريف، عوقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات"[١].

٢. طيقا لنص المادة الثامنة:" كل موظف أو مكلف بخدمة عامة أو مهنة طبية أو صحية أعطي وثيقة أو شهادة أو بياناً لشخص آخر على خلاف الحقيقة

(١) المادة الخامسة من نظام مكافحة التزوير السعودي: الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ وتاريخ ٣-١١-١٣٨٢ هـ، والذي توج بالمرسوم الملكي رقم ٥٣ وتاريخ ٥-١١-١٣٨٢ هـ، وتم نشره في الجريدة الرسمية (أم القرى)، بتاريخ (١٤٣٥/٤/٧هـ).

وترتب على ذلك جلب منفعة غير مشروعة أو إلحاق ضرر بأحد الناس، يعاقب بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى سنه "[١].

غير أن نظام مكافحة التزوير لم يتبع هذا المسلك فجعل عقوبة الموظف أخف (السجن من سنة إلى خمس سنوات)،بينما جعل عقوبة الشخص العادي ذات العقوبة بالإضافة إلى غرامة من ألف إلى عشرة ألاف ريال [٢].

ويستفاد مما تقدم أن النظام السعودي قد تطرق إلى تشديد عقوبة تزوير المحرر الرسمي مقارنة بعقوبة المحرر العرفي، كما يتضح من نص المادة (٥) من نظام مكافحة التزوير، حيث جعل العقوبة السجن من سنة إلى خمس سنوات.

وتسري العقوبة المشددة على الموظف ومن في حكمه إذا ارتكب الجريمة بوصفه فاعلاً أو شريكاً، وإذا كان المساهم مع الموظف سواء كان فاعلا أو شريكاً غير موظف، فإنه لا تشدد عليه العقوبة، ولو كان يعلم بأن المساهم معه غير موظف، لأن العقوبة المشددة تسري على الموظف ،وفقا لما جاء بأقوال فقهاء الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في المملكة [٣].

(١) المادة الثامنة من نظام مكافحة التزوير السعودي.

(٢) النظام الجنائي السعودي، د/عبد العزيز الألفي، (ص:١٦٥).

(٣) شرح النظام الجنائي السعودي، د/أحمد عبد العزيز الألفي،(ص:١٦٥).

وقد أسهم ديوان المظالم ببيان مفهوم الوظيفة العامة بأنها: مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يؤديها كل موظف بحسب جدارته وإمكاناته وملاءمته للوظيفة المكلف بها، وأن الوظيفة أداة تكليف وليست تشريفاً[1].

(١)-حكم ديوان المظالم رقم ٥٨/ت/٢ لعام ١٤١٦هـ في القضية ١/١٩٠٣/ق لعام ١٤١٥هـ،غير منشور، أشار إليه د. خالد الظاهر في كتابه: أحكام تأديب الموظفين في المملكة العربية السعودية، (ص٣٣).

المبحث الثاني

آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تمهيد وتقسيم:

من الثابت أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت عن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ١٤٢٨/٢/١هـ، وتعنى بتحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد. وقيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتقليص الإجراءات وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقًا للأنظمة.

والتحلي بالنزاهة شرط أساسي لعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،ورد النص عليه في المادة السابعة الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء ،وفي إطار الأحكام الواردة في نظام الخدمة المدنية ،الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م٤٩)وتاريخ (١٣٩٧/٧/١٠ه)وتعديلاته.

وتجدر الإشارة إلى هذه المنظومة من الحماية قد تبنتها الأمم المتحدة وتصدت لها بعقد كثير من الاتفاقيات والمؤتمرات ،وقد حرصت في هذا المبحث على الإشارة إليها في نهاية هذا المبحث .

وتتمة للفائدة رأيت تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول

آليات حماية النزاهة من خلال عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

من المشاهد أن جرائم الفساد المالي والإداري جرائم خطرة ،تتحدد أهم أسبابها في ضعف القيم الإيمانية، وانخفاض مستوى الإخلاص للعمل، وعدم الالتزام بالأمانة والصدق والنزاهة، وإتقان العمل وحب الذات، وضعف روح الأخوة، وعدم وجود القدوة الحسنة، وتفشي المحسوبية، والمجاملات الشخصية؛ لذا كان من الوجب غرس منظومة القيم والمبادئ الوظيفية الراشدة ،وخاصة مبدأ النزاهة ،وما يتفرع عنه ؛لضمان سلامة الأداء الوظيفي وحسن القيام بالواجبات الوظيفية الأخرى .

ويلاحظ في هذا الشأن أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية.وهذا ما أكدته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في رسم خطتها لقطع الطريق على الفساد(١).

وإيمانا من ولاة الأمر في المملكة العربية الرشيدة بأهمية نقاء المجتمعات الإدارية من كل مظاهر الفساد الإداري أعلنت المملكة العربية السعودية عن مولد مؤسسة غايتها تطبيق أهداف ومبادئ تلك الاستراتيجية ،وحماية الوطن والمواطن من جميع أشكال الفساد المالي والإداري وهي (الهيئة الوطنية

(١) – موقع الهيئة :http://www.nazaha.gov.sa/

لمكافحة الفساد التي صدرت بموجب المرسوم الملكي رقم(أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ[١].

وتعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية البوابة الرئيسة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، من الناحية الإجرائية ،أما الناحية التشريعية :فإن القيم والمبادئ التي وضعتها الهيئة لتحقيق أهدافها استقت أحكامها من الشريعة الإسلامية ،فلا يكاد يتم تحليل قيمة أو مبدأ إلا وله في الشريعة الإسلامية أصل معتمد ،قرآنا كريماً وسنة نبوية وفقهاً مستنبطًا منهما ،إعمالاً لنص المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم ،وهذه نعمة من الله كبرى ،فالحمد لله على نعمه التي لاتعد ولا تحصى.

أهم الأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

تهدف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد إلى تحقيق الآتي:

١. حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.
٢. تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.
٣. توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
٤. توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها.

(١) قرار مجلس الوزراء السعودي رقم(أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بشأن تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

٥. الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

٦. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع[١].

ويعد تطبيق مبدأ النزاهة من أنجع الوسائل في محاربة الفساد المالي، وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة في هذا الصدد؛ حيث قامت بإنشاء العديد من هيئات الرقابة الحكومية، كما وضعت استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. ومن تلك الجهود وجدت الهيئة المسماة بـ(هيئة الرقابة ومكافحة الفساد) والتي تُعنى: بحماية النّزاهة، وتعزيز مبدأ الشّفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه[٢].

ومن أبرز أهداف الهيئة، ما يلي:

١. متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.

٢. التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

---

(١) – موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ttp://www.nazaha.gov.sa

(٢) راجع موقع الهيئة، تاريخ الدخول ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٣م،
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/reportcorruption

٣. إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة – التي يتبعها الموظف المخالف– بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية – وفقا لما يقضي به النظام – في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالا تدخل في مفهوم الفساد، وفي جميع الأحوال، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعدا مؤسسيا لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

٤. العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

٥. تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

٦. متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.

٧. مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها.

٨. اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية[١].

المطلب الثاني

المرجعية الشرعية والنظامية لآليات عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

نظراً للطبيعة الخاصة لأعمال الهيئة ، وما يمليه ذلك على منسوبيها من الالتزام بسلوكيات وظيفية تسهم في تحقيق أهدافها المستمدة من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، وما أوجبه تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ ، وتمكن منسوبيها من أداء أعمالهم بمزيد من المهنية والعناية، والترفع عن كل فعل أو قول من شأنه التأثير سلباً على سمعة الهيئة وأعمالها..فقد تم وضع هذه القواعد التي ترتب التزامات سلوكية خاصة ، على منسوبي الهيئة ، إضافة إلى ما رتبته عليهم الوظيفة العامة [٢].

---

(١) موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/reportcorruption

(٢) – ينظر:قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، وما أوجبه تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ

المادة الأولى: تمثل الآداب والأخلاق الإسلامية، مثل الصدق والأمانة وإتقان العمل، الإطار العام ، والمنبع الأساس لسلوكيات منسوبي الهيئة[١].

المادة الثانية: العمل في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، هو حمل لأمانة الإصلاح ، وحماية للنزاهة ، وتعزيز للشفافية ، ومكافحة للفساد ، وشعور بالمسؤولية تجاه الشأن العام ، وحرص على مصلحة الوطن والمواطن [٢].

المادة الثالثة: مع مراعاة ما تقضي به النصوص النظامية المتعلقة بالوظيفة العامة ، فإن على منسوبي الهيئة الالتزام بما يلي:

١. **مباشرة اختصاصات الهيئة المنصوص عليها نظاماً ، والعمل على تحقيق أهدافها بكل جدية، إيماناً بأهمية واجباتها ، وانعكاسها المباشر على الرأي العام ، والمصلحة العامة.**
٢. **الإلمام التام والفهم الصحيح لما ورد في كل من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة، باعتبارهما من الأدوات الرئيسية في عمل الهيئة.**
٣. **الحرص والعناية ، للحفاظ على سمعة الهيئة واستقلاليتها ، وتعزيز الثقة بها.**
٤. **التزام الحيدة والعدالة ، وتجنب أي فعل أو قول قد ينسب للهيئة معاملة تفضيلية لأي جهة أو فرد تتعامل معه.**

---

(١) – المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ.

(٢) – المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ.

٥. عدم استغلال الوظيفة ، لتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره ، بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦. عدم قبول أي مزية ، أو هدية ، أو هبة ، أو ما هو في حكم أي من ذلك ، من أي شخص أو جهة من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة ، أو الجهات المتعاملة معها.

٧. المحافظة على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع عليها من خلال العمل في الهيئة ، ولو بعد انتهاء العلاقة الوظيفية بها.

٨. عدم التصريح لوسائل الإعلام ، أو الاشتراك في البرامج الإعلامية ، أو الكتابة في أي من الصحف، أو المواقع الإلكترونية، أو شبكات التواصل الاجتماعي، في موضوع يتعلق باختصاصات الهيئة أو باسم الهيئة، إلا بموافقه من رئيس الهيئة، أو من ينيبه.

٩. إبلاغ رئيس الهيئة أو أحد نائبيه كتابياً ، عما يلاحظه من مخالفات لتنظيم الهيئة ، أو لوائحها، أو قواعد العمل بها.

١٠. أداء الأعمال بكفاءة ودقة وإتقان.

١١. تنفيذ تعليمات الرئيس المباشر دون اعتراض ، وذلك في حدود الأنظمة والتعليمات.

١٢. إنجاز المهام المطلوبة ، في الأوقات المحددة لإنجازها ، وفي حالة وجود ما يحول دون ذلك، فيجب إبلاغ الرئيس المباشر بذلك، مع تقديم المبررات.

١٣. الحرص على ممتلكات وأصول الهيئة ومرافقها ، والمحافظة على العهد ، وعلى أدوات العمل، ومراعاة الترشيد في استخدام الطاقة ، والمياه ، والهاتف.

١٤. التعامل بكل احترام مع كافة منسوبي الهيئة ، ومنسوبي الجهات المشمولة باختصاصاتها ، والجمهور.

١٥. السعي الدائم إلى تحسين وتطوير قدراته ومهاراته ، ومواكبة ما يستجد في مجالات عمل الهيئة[١].

المادة الرابعة :يجب الإفصاح للرئيس المباشر ، عن أي حالة تعارض مصالح ، وقعت، أو كانت محتملة الوقوع ، ويعد تضارباً للمصالح:

١. التكليف بعمل متعلق بشكل مباشر بمصلحة أي من الأقارب حتى الدرجة الثالثة.

٢. التعرض لضغط ، أو تهديد ، مباشر أو غير مباشر ، نتيجة للعمل محل التكليف.

٣. التأثر عاطفياً بما قد تؤول إليه المساءلة أو التحقيق مع أي من الجهات أو الأشخاص.

٤. تلقي عرض ، أو هدية ، أو مقابل من أي نوع ، عند تأدية أي مهمة عمل[٢].

---

(١) – المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ.

(٢) – المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ.

المطلب الثالث

أهم أدوات الهيئة لتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد

تتمثل وجوه النزاهة من خلال عملية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في كثير من الآليات ،أهمها:

أولاً: إقرار الذمة المالية :

من شأن إقرار الذمة المالية أن يقطع الطريق على الفساد المالي أو الإداري منذ تولية الموظف العام، ويجعله يغلق من الوهلة الأولى نافذة هذا الفساد ،ومن ثم تضيق دائرته وينعكس أثر ذلك إيجابياً على المجتمع بأكمله[1] .وواقع الحال في المملكة العربية السعودية ناطق بأصول هذه الضوابط وتطبيقاتها مشاهدة للعيان في كل هيئة أو جهة إدارية، ناطقة بملامح الشريعة الإسلامية الغراء في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

وفي هذا الشأن تقول وثيقة الهيئة :"الإقرار يعتبر « وثيقة براءة لا وثيقة اتهام » ، تحمل في طياتها الشفافية والسرية ، فالشفافية تبدأ من حيث شرع الموظف بكتابة إقراره فهو الرقيب على ذاته ، وهو المسؤول عما يسطره قلمه،

(١) كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ينظر:الموقع الرسمي للهيئة www.nazaha.gov.s،وينظر:عبد الكريم بن سعد بن إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية ،أطروحة ماجستير ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،قسم العلوم الشرطية ،الرياض ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ،(ص:٨٦).

والسرية تنطلق من حرص إدارة إقرارات الذمة المالية عليها، فتيقن أخي الموظف أن إقرارك تحفظه بحفظ الله أيد أمينة". (١)

ثانيا:أداء القسم الوظيفي :

بموجب نص المادة (العاشرة) من تنظيم الهيئة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم) ١٦٥ (وتاريخ ٢٨ / ٥/ ١٤٣٢ ه، والمادة الخامسة من اللائحة الوظيفية للهيئة، المعتمدة بالأمر الملكي ، رقم (أ/ ١٨١) وتاريخ١٤٣٢/٩/١١هـ يؤدي الموظف القَسَم الوظيفي الآتي نصه: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبات وظيفتي بأمانة وإخلاص وتجرد، وألاّ أبوح بأي معلومة اطلعت عليها بسبب عملي في الهيئة ولو بعد انقطاع صلتي بها »؛ وذلك قبل مباشرته لمهامه الوظيفية (٢).

وطبقاً لنص المادة السابعة يُعد عدم أداء القَسَم الوظيفي إخلالاً بشرط من شروط شغل الوظيفة؛ يترتب عليه عدم تمكين الموظف من مباشرة مهامه (٣)

وبمطالعة أحكام القسم الوظيفي نجد أن تفعيل هذه الأحكام تترتب عليه الكثير من النتائج المحمودة شرعاً ونظاماً ،أهمها:

١. أداء اليمين (القَسَم الوظيفي) قبل ممارسة العمل الوظيفي تذهب بالمُقسِم إلى مدى أبعد من مجرد خشية المخالفة ، إجلالاً ومهابة للقسم الذي أدلى به ، كما أن أداء اليمين يعد محفزاً على الأمانة وتحقيق النزاهة وحمايتها ومبعداً عن مظاهر الفساد.

---

(١) كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .المرجع السابق.

المادة (٣) من ضوابط أداء القسم الوظيفي في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المعتمدة (2)

المادة (٧) من ضوابط أداء القسم الوظيفي في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المعتمدة . (3)

٢. أداء القسم الوظيفي ليس مجرد التزام شرفي لا أثر له ؛ بل إن الإخلال بـ« القسم الوظيفي » تترتب عليه مفسدتان ، أولهما مخالفة الشرع ، والثانية مخالفة العقد ، والمصلحة المقصودة هي تأكيد الالتزام تجاه العمل الوظيفي.

ثالثا: نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن(١).

رابعا: إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق ما يلي:

١. التأكيد على مسؤولية الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وإن اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام.
٢. تسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها، وإتاحتها للراغبين، وعدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.
٣. وضع نظام لحماية المال العام.
٤. توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

(١) البند : (١٨) من المادة الثالثة من نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

٥. كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام [١]

خامساً: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق ما يلي:

١. إشراك بعض منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المقترحة.
٢. إشراك هذه المؤسسات "حسب اختصاصها" في دراسة ظاهرة الفساد وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه.
٣. حث الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة (الرقابية والمالية والإدارية وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها.
٤. حث الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية [٢].

سادساً: **توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق ما يلي**:

١. تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد

(١) – موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ttp://www.nazaha.gov.sa

(٢) – موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ttp://www.nazaha.gov.sa

٢. التأكيد على دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد.

٣. حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة.

٤. حث المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

٥. العمل على وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، في القطاعين العام والخاص [١].

سابعاً: تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية عن طريق ما يلي:

١. التأكيد على مبدأ تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية وبخاصة ذوي الدخل المحدود، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

٢. إيجاد الفرص الوظيفية في (القطاعين العام والخاص)، بما يتناسب مع الزيادة المطرودة لعدد السكان والخريجين، والاهتمام بتأهيلهم طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

٣. الحد من استقدام العنصر الأجنبي.

٤. تحسين مستوى رواتب الموظفين والعاملين، وبخاصة المراتب الدنيا(٢).

(١) – موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ttp://www.nazaha.gov.sa

(٢) – موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ttp://www.nazaha.gov.sa

هذه المنظومة الإجرائية والموضوعية من خلال عمل الهيئة كفيلة بتحقيق أقصى ما يطمح المصلحون لتحقيقه ،والحمد لله أن هذه الرغبة الحثيثة في الإصلاح الإداري والمالي هي دأب المملكة العربية السعودية .

المطلب الرابع

مدى تعاون كافة الجهات

والهيئات الأخرى مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

منظومة الحماية منظومة متكاملة ومتشابكة، لا تنفك جهة أو هيئة عنها ؛نظراً لوحدة الأهداف ومثاليتها ؛لذا نظم المقنن السعودي هذه العلاقة وفق حكم المادة الرابعة والخامسة من نظام الهيئة.

فطبقاً لنص المادة الرابعة :"تتعاون الجهات الرقابية المختصة مع الهيئة في مجال عملها – في شأن أي استفسار أو إجراء – بما يحقق تكامل الأدوار واتساقها في سبيل تنفيذ اختصاصات كل منها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد[1].

وبشأن الالتزامات المترتبة على الجهات والهيئات نصت المادة الخامسة على ما يلي:

١. على الجهات الرقابية المختصة تزويد الهيئة بأي ملحوظة مالية أو إدارية تدخل ضمن اختصاصاتها.
٢. على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة والجهات الخاصة المتعاقدة معها تزويد الهيئة بكل ما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات تتصل بأعمالها.

(١)- :المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم: (١٦٥)التاريخ: ٢٨ / ٥/ ١٤٣٢ هـ

٣. على جميع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة القيام بما يأتي:

أ. تزويد الهيئة – وفق آلية تحددها – بالمشاريع المعتمدة لديها وعقودها، وعقود التشغيل والصيانة.

ب. تمكين منسوبي الهيئة من تأدية مهامهم ، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها

ج. الرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذ حيالها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إبلاغها بها [١].

هذه الآليات– وغيرها كثير– خرجت من رحم الشريعة الإسلامية ،كاشفة عن مدى حرص المملكة العربية السعودية في جميع مؤسساتها على إعمال صحيح الشرع الإسلامي الحنيف ،بلا إفراط أو تفريط؛ لضمان تحقيق الاستقرار العام وشيوع الأمن العام ،ومنه الأمن الوظيفي ،سواء من جانب الموظف العام أو من جانب المواطن ،فالجميع يؤمن بأن الشريعة الإسلامية صمام أمن وأمان الأفراد والمجتمع.

انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :

وفي ختام هذا المبحث أجد من الأهمية الإشارة إلى جهود المملكة في مكافحة الفساد ليست بمعزل عن الاتفاقيات الدولية ،وخاصة جهود الأمم المتحدة ،فقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات والتي من أهمها :مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثالث بالدوحة عام ٢٠٠٩م ،والذي نجح في الوصل إلى اتفاق جماعي تمثل في التوصل إلى آلية متابعة مكافحة الفساد ،كما ألزمت

(١) –المادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم: (١٦٥)التاريخ: ٢٨ / ٥/ ١٤٣٢ هـ.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة وجود هيئة تتولى منع الفساد ،حيث نصت المادة رقم(٦)من الاتفاقية على أن :"تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظلمها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتصاد تتولى منع الفساد" [١].

ونظراً لخطورة ظاهرة الفساد الإداري حرصت الكثير من الدول على الانضمام إلى المواثيق الدولية ،ولعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ (١٥/٩/١٩٧٥م) يعد أول شجب عالمي للفساد بكافة أشكاله[٢].

وقد انضمت معظم الدول العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،لكن بعض الدول شكلت هيئات مستقلة ،وهي سبع دول :المملكة العربية السعودية ، فلسطين،الأردن ،اليمن ،المغرب ،الجزائر ،مصر، وأصبح لبعض الدول قوانين خاصة بمكافحة الفساد[٣].

كل هذه الإجراءات تزيد من قدرة المملكة العربية السعودية على حماية النزاهة ومكافحة الفساد الإداري .

---

(١)- ينظر: د/أحمد العبد القادر،الفساد المالي والإداري بين جهود مكافحته ودور الأجهزة العليا للرقابة في الحد منه ،تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، العدد رقم(٢٦)ذو القعدة ،١٤٣١ه،(ص:٥٨)،د/حسن نافعة ،دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية،٢٠٠٦م،(ص:٣٥١)

(٢)- ينظر:د/حسن نافعة ،دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية (ص:٣٥١)

(٣)- ينظر::محمد بن منصور الشمري، د/ممدوح بن محمد، جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد ،ورقة علمية ،بدون ناشر ،أو تاريخ نشر ،(ص:٢٥)

المبحث الثالث

الشفافية المالية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)

تمهيد وتقسيم:

من المشاهد أن المملكة العربية السعودية تبنت شعار الشفافية المالية والاقتصادية بشكل واسع منذ انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، فبدأت تنشر مؤشرات الميزانية العامة ربعيًا منذ عام ٢٠١٧، بهدف تعزيز الشفافية وانسجامًا مع مبادرات وأهداف رؤية المملكة، لتقييم الحاضر والتنبؤ بمستقبل الميزانية العامة، مما قطع الشك باليقين وبرهن على دقة المعلومات الفعلية التي يتم نشرها. فلم تترك هذه البيانات المالية مجالًا للتفسيرات الخاطئة أو المغرضة التي تستهدف الإساءة للمملكة، حيث تكشف شفافية الميزانية عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة وفي الوقت المناسب بطريقة منهجية، توضح كيف تستخدم الحكومة الموارد العامة لتلبية احتياجات المواطنين، وبإمكانهم والمؤسسات الحصول على معلومات عن كيفية تخصيص الموارد العامة واستخدامها.

ويجد الناظر في سياسة المملكة العربية السعودية أنها بذلت جهودا جبارة في سبيل نشر ثقافة الشفافية في الأوساط الإدارية والمالية في كافة ربوع البلاد، وبيان ذلك في المطالب التالية

المطلب الأول

تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد في نطاق رؤية السعودية ٢٠٣٠م

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية، أُعلن عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦م، وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم ٨٠ مشروعًا حكوميًا عملاقًا، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن ٣.٧ مليار ريال وتصل إلى ٢٠ مليار ريال، كما في مشروع مترو الرياض.

وقد نظّمَ الخُطّة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لاعتمادها. ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي.

وقد ساهمت رؤية السعودية في تعزيز استدامة المالية العامة، من خلال رفع كفاءة الإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية والنفقات التشغيلية، وفي تنويع مصادر الدخل للحكومة، من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية، وتوفير أدوات تمويلية داعمة لتمكين الميزانية العامة للدولة عن طريق المركز الوطني لإدارة الدين العام ورفع كفاءة التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية والتحول الرقمي والتقني وتعزيز الشفافية.

كما عملت الرؤية ومبادراتها خلال الفترة الماضية على إرساء قواعد التحول الاقتصادي للمملكة، ويُتوقع أن يشهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات القادمة تزايداً ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي، حيث ستواصل المملكة تنفيذ مشاريعها التنموية الكبرى واستكمال تنفيذ برامج تحقيق الرؤية، والعمل على خلق قطاعات جديدة واعدة، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام بصورة أكبر في

النمو الاقتصادي بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[١].

المطلب الثاني

أهم معالم الشفافية في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)

نظّمَ الخُطّة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لاعتمادها. ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي.

وتم إعلان الخطة بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦ وبعد ذلك بسنة تقريبًا وتحديدًا بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧ تم الإعلان عن عدة مشاريع تساعد للوصول لأهداف خطة السعودية ٢٠٣٠، أغلب هذه المشاريع تموّل من صندوق الاستثمارات العامة ، وتسلط المشاريع الكبرى الضوء على جهود المملكة نحو التنويع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعد الجوهر المحوري لرؤية السعودية ٢٠٣٠.ستؤدي كل من هذه المشاريع إلى فتح مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل، ودفع التنمية الاقتصادية بما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠م[٢].والجدول التالي يوضح أهم هذه المشاريع.

---

(١)رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

(٢) ينظر: انجازات رؤية المملكة (٢٠٣٠) الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠م)،الصادر بتاريخ (٢٥إبريل ٢٠٢١م) وزارة التخطيط والتنمية ،(ص:٢٩)،والموقع الإلكتروني للمشروع www.neom.com-ar-sa.، تاريخ الاطلاع على الموقع (٢٠٢٣/١٢/١٦م)

أولاً: مشروع مدينة نيوم	
الموقع	• شمال غرب السعودية، شرق البحر الأحمر، يضم الحدود المصرية والأردني
المساحة الإجمالية	• ٢٦,٥٠٠ كم
تاريخ الإعلان	• ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧
تاريخ الانتهاء	• ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧
التكلفة	• ٥٠٠ مليار دولار
أهم المميزات	• ٧٠% من سكان العالم الوصول لمدينة نيوم خلال ٨ ساعات كحد أقصى • تعد نيوم أول مدينة رأسمالية في العالم
ثانياً: مشروع البحر الأحمر	
الموقع	الساحل الغربي على البحر الأحمر بين مدينتي الوجه وأملج الساحليتين
المساحة الإجمالية	٣٤,٠٠٠ كم^2
تاريخ الإعلان	٠١ أغسطس ٢٠١٧
تاريخ الانتهاء	الربع الأخير من عام ٢٠٢٢م
التكلفة	.....
أهم المميزات	يتضمن أكثر من ٥٠ جزيرة طبيعية بين منطقتي أملج والوجه

ثالثا: مشروع القدية	
الموقع	ظهرة العارض، مدينة القِدِيّة، جنوب غرب الرياض
المساحة الإجمالية	٣٣٤ كم^2
تاريخ الإعلان	إبريل ٢٠١٧م
تاريخ الانتهاء	المرحلة الأولى عام ٢٠٢٢م ١٠ مليار ريال
التكلفة	١٠ مليار ريال
أهم المميزات	يضم المشروع مدينة (Six Flags) الترفيهية

ويعد مشروع (نيوم)أكثر هذه المشروعات استشرافاً للمستقبل [١]

(١) قامت السعودية بإنشاء هيئة خاصة للإشراف على مشروع "نيوم" برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، إذ سيتم دعم المشروع باستثمارات تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليار دولار أميركي من قبل السعودية، صندوق الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين والعالميين.

مشروع "نيوم" هو منطقة خاصة، عبارة عن وجهة حيوية جديدة تقع شمال غرب المملكة، تسعى لتصبح مكاناً يجمع أفضل العقول والشركات معاً لتخطي حدود الابتكار إلى أعلى المستويات.

وقد تم تصميم هذه المنطقة الخاصة لتتفوق على المدن العالمية الكبرى من حيث القدرة التنافسية ونمط المعيشة إلى جانب الفرص الاقتصادية المتميزة، إذ من المتوقع أن تصبح مركزاً رائداً للعالم بأسره.

ويقع المشروع شمال غرب المملكة، ويشتمل على أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، حيث سيوفر العديد من فرص التطوير بمساحة إجمالية تصل إلى ٢٦,٥٠٠ كم٢.

ويتمتع هذا المشروع بعدد من المزايا الفريدة، منها القرب من الأسواق ومسارات التجارة العالمية حيث: =

وتجدر الإشارة إلى مشروع (نيوم) يهدف بشكل أساسي إلى معالجة مسألة التسرب الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلى جانب تطوير قطاعات اقتصادية رئيسية للمستقبل.

وقد تم تحديد تسعة قطاعات اقتصادية رئيسية لتأسيس الحضور الاقتصادي للمشروع، تتمثل في:

١- مستقبل الطاقة والمياه.

٢- مستقبل التنقل.

٣- مستقبل التقنيات الحيوية.

٤- مستقبل الغذاء.

٥- مستقبل العلوم التقنية والرقمية.

٦- مستقبل التصنيع المتطور.

٧- مستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي.

= • يمر بالبحر الأحمر حوالي ١٠% من حركة التجارة العالمية.

• يمكن لـ٧٠% من سكان العالم الوصول للموقع خلال ٨ ساعات كحد أقصى.

• تقع في مناطق داخل أراضٍ من مصر والأردن.

كما يتمتع هذا المشروع بالتضاريس المذهلة التي تشمل:

• الشواطئ البكر التي تمتد على مساحة تتجاوز ٤٦٠ كم من ساحل البحر الأحمر والعديد من الجزر ذات الطبيعة الأخاذة.

رؤية المملكة (٢٠٣٠) موسوعة ويكيبيديا ،تاريخ الاطلاع عليها(١٠-١٠-٢٠٢٣م) مقال (١٠ حقائق لا تعرفها عن نيوم ..أضخم مشروع بين ٣ دول ،العربية نت بتاريخ (٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣م)

٨- مستقبل الترفيه.

٩- ومستقبل المعيشة كركيزة أساسية لباقي القطاعات[١].

المطلب الثالث

النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

طبقاً لرؤية المملكة (٢٠٣٠م) شهد الاقتصاد السعودي خلال عصره الحديث نموًا على مستوى عدد كبير من القطاعات، مستغلاً بذلك الموارد الطبيعية في المملكة، وموقعها الجغرافي والحضاري بين قارات العالم الثلاث. نتج عن هذا النمو بناء قاعدة اقتصادية متينة، حيث أصبح ضمن أكبر عشرين اقتصاد عالمي وعضواً فاعلاً في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعومًا بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عالٍ[٢].

كما شهدت المملكة خلال السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي، مما يعزز من رفع معدلات النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية. ويظهر هذا جلياً في تحسن بيئة الأعمال في المملكة، والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي عبر تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى

---

(١) المصدر: رؤية المملكة (٢٠٣٠) موسوعة ويكيبيديا ،تاريخ الاطلاع عليها(١٠-١٠-٢٠٢٣م) مقال (١٠ حقائق لا تعرفها عن نيوم ..أضخم مشروع بين ٣ دول ،العربية نت بتاريخ (٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣م) .

(2)www.ncct.gov.sa/ar/alatar-alnzamy-lmkafht-jraym-alatjar-balashkhas

الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.

وفي سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية ٢٠٣٠ مرتكزة على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي استهدفت تحول هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، وتمكين القطاع الثالث.

ونجحت المملكة منذ إطلاق الرؤية في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، وشمل هذا التحول عدة جهود رئيسية متمحورة حول بعدٍ قطاعي يشمل تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية و إطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وبعدٍ تمكيني يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استدامة المالية العامة. وأسهمت هذه التحولات الهيكلية في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على تجاوز جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠م بثبات. ويتوقع أن تستمر وتيرة هذا التحول الهيكلي نحو نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة، خصوصاً في ظل عدد من المبادرات الاستثمارية والعملاقة، تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، والشركات الرائدة. كما يتوقع أن تتسارع عجلة توطين المعرفة والتقنيات المبتكرة[1]..

(1)www.ncct.gov.sa/ar/alatar-alnzamy-lmkafht-jraym-alatjar-balashkhas

المطلب الرابع

تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية

استهدفت الرؤية تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات المختلفة في المملكة، من خلال توطين إنتاج السلع والخدمات لرفع تنافسيتها وخلق فرص وظيفية مستدامة. وأُطلقت عددٌ من المبادرات لرفع نسبة التوطين ودعم المنتجات الوطنية وتوسيع القاعدة الصناعية في المملكة لتشمل إنتاج منتجات جديدة محليًا، حيث أُطلق نظام جديد للمشتريات الحكومية يحفّز المحتوى المحلي، وتم استحداث هيئة تعنى بالمحتوى المحلي، وإنشاء شركة للصناعات العسكرية تستهدف رفع نسبة التوطين في القطاعات العسكرية، وتم العمل على إصلاحات للمنظومة الجمركية بهدف زيادة جاذبية الصناعات الوطنية، وتحفيز توليد فرص العمل للمواطنين مع مراعاة الميز التنافسية للقطاعات الاستراتيجية، بالإضافة إلى إطلاق برامج دعم الاستثمار وتحفيزه.

وبادرت الرؤية بدفع عجلة الصادرات غير النفطية، حيث أُطلق عدد من المبادرات لتمكين الشركات السعودية من الوصول للأسواق العالمية، بما يشمل تطوير شراكات استراتيجية مع الأسواق العالمية المستهدفة. ولتمكين تنمية الصادرات، أُنشئ بنك التصدير والاستيراد لتسهيل تمويل الصادرات وإطلاق الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتعظيم مكاسب المملكة في التجارة الخارجية وتعزيز تنافسيتها وتمكين نفاذها للأسواق الخارجية[1].

(1)www.ncct.gov.sa/ar/alatar-alnzamy-lmkafht-jraym-alatjar-balashkhas

المطلب الخامس

تشجيع الاستثمار الخارجي

من الآليات التي تعتمدها المملكة العربية السعودية للتقليل من الاعتماد على النفط تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ حيث تقدم المملكة مجموعة كبيرة من المزايا والحوافز الاستثمارية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، كما أن لها دور واضح في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء.

فالمملكة تهدف إلى أن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستمرار والتوسع؛ لذا خصصت وزارة تُعنى بالاستثمار والتي من أهم مهامها:

١. تمكين المستثمرين من الوصول للفرص الاستثمارية، وتقديم التسهيلات والمرونة لهم، وغيرها من الخدمات.
٢. إجراء التحاليل الاقتصادية للسوق، سواءً من خلال توفير المعلومات المتنوعة والمعيارية أو من خلال توفير التقارير وتطويرها ودراسات الحالة ومشاركة هذه المعلومات على قواعد البيانات والمساعدة في دراسات الجدوى.
٣. بناء الشراكة والربط مع الجهات التجارية والصناعية ومع الشركات المحلية لشراكات محتملة.
٤. تجهيز الزيارات الميدانية للمستثمر وتجهيز اللوجستيات والحجوزات والتنسيق للاجتماعات مع الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة.
٥. تقديم جميع المساعدات المتعلقة ببدء العمل من بحث عن موقع مناسب وتقديم المشورات القانونية والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.
٦. تقديم الحوافز.

٧. تسهيل ممارسة الأعمال.

٨. معالجة المشكلات التشغيلية للمستثمرين[١].

المطلب السادس

إطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها

تدعم رؤية السعودية القطاعات الواعدة وتسعى لتنميتها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد السعودي، من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة، وتحفيز الاستثمارات في هذه القطاعات وتسهيلها.

فعلى مستوى قطاع الطاقة، دفعت الرؤية بعجلة الطاقة المتجددة من خلال عدد من المشاريع في أنحاء المملكة، مثل محطة سكاكا للطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، استمرت المملكة في تطوير قطاعي الزيت والغاز، وشمل ذلك رفع القدرة الإنتاجية للغاز في المملكة.

على مستوى التعدين، عملت الرؤية على تعزيز دور المدن الصناعية لتنمية قطاع التعدين، مثل مدينتي رأس الخير ووعد الشمال، وذلك عن طريق تمكين هذا القطاع من خلال إطلاق نظام الاستثمار التعديني، ومن خلال تحسين البنية التحتية للخدمات اللوجستية والاستثمار فيها[٢].

---

(١) البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية GOV.SA، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa
وينظر: رؤية السعودية (٢٠٣٠م) موسوعة ويكبيديا ،تاريخ الاطلاع (٢٠٢٣/١٠/١٠م)

(٢) البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية GOV.SA، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa
وينظر: رؤية السعودية (٢٠٣٠م) موسوعة ويكبيديا ،تاريخ الاطلاع (٢٠٢٣/١٠/١٠م)

المطلب السابع

تنمية وتطوير قطاع السياحة والترفيه

ومن المعلوم أن السياحة تعد المصدر القومي الأول وأحياناً الوحيد للدخل في بعض الدول، مما يعزز أهميته وقيمته في تنوع مصادر الدخل. ولعل السياحة في المملكة العربية السعودية إلى جوار أنها من أهم مصادر الدخل للدولة وإثراء المال العام؛ فإنها أيضًا تخلق فرص عمل عديدة للمواطنين يستفيد منها جمع كبير من الناس لاسيما العاطلين، وبشكلٍ غير مباشر لها دور في تقليص مساحات الفساد المالي.

وبناءً على رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) في تشجيع قطاع السياحة وتفعيلها، فقد سمحت للقادم من الزوار والمعتمرين بزيارة الأماكن التاريخية، مثل مدائن صالح وغيرها، والمعالم الأثرية المتنوعة في ربوع المملكة العربية السعودية، والتي تجعلها مقصدا للكثير من السياح والزائرين من شتى بقاع العالم.

وفي هذا الشأن: تعمل رؤية السعودية على تعزيز تطوير المواقع السياحية وفق أعلى المعايير العالمية، وتيسير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار وتهيئة المواقع التاريخية والتراثية وتطويرها. ولدعم القطاع، أُطلق صندوق التنمية السياحي لتمويله وتعزيز نموه وهو ما سيعزز من وتيرة نمو نشاط السياحة التي شهدتها المملكة قبل أزمة الجائحة وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل، حيث تحول ميزان السفر إلى فائض للمرة الأولى في عام ٢٠١٩، وتقلص فارق الإنفاق بين السفر الخارجي والداخلي من ٥٤ مليارات ريال تدفق

للخارج في عام ٢٠١٠ إلى فائض ٤.٨ مليارات ريال تدفق للداخل في ٢٠١٩م[١].

المطلب الثامن

معالم تنموية أخرى مبنية على مبدا الشفافية في الإدارة المالية

لم تقف رؤية المملكة (٢٠٣٠م) عند ما سبقت الإشارة إليها ،بل شملت الكثير من السياسات التي اعتمدت المملكة فيها مبدأ "الشفافية "كمنطلق راشد للبناء والتنمية، ومن أهمها:

١. أقر صندوق الاستثمارات العامة مؤخراً استراتيجية الصندوق على مدى السنوات الخمس القادمة، حيث سيعمل من خلالها على مستهدفات عديدة من أهمها؛ ضخ ١٥٠ مليار ريال سنوياً على الأقل في الاقتصاد المحلي على نحو متزايد حتى عام ٢٠٢٥، كما يستهدف الصندوق بنهاية ٢٠٢٥ بأن يتجاوز حجم الأصول ٤ تريليونات ريال، واستحداث ١.٨ مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر، وتستهدف الاستراتيجية التركيز على ١٣ قطاعاً حيوياً واستراتيجياً[٢].

٢. تعمل الحكومة على إعداد استراتيجية وطنية للاستثمار تكون دافعة لنمو الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل المملكة، بالإضافة إلى جذب الشركات

(١) البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية.

(٢) ومن أهم المنجزات المتحققة من قبل الصندوق على مدى السنوات الأربع الماضية ومنها؛ مضاعفة حجم أصول الصندوق إلى نحو ١.٥ تريليون ريال بنهاية عام ٢٠٢٠، والمساهمة في تفعيل ١٠ قطاعات جديدة ساهمت باستحداث ٣٦٥ ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة حتى نهاية الربع الرابع لعام ٢٠٢٠.

الرئيسة العالمية لفتح مقراتها الرئيسة بالمملكة، بالإضافة إلى استمرار التقدم في برنامج التخصيص لتعزيز دور القطاع الخاص ورفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد.

٣. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وأطلقت عدة مبادرات للعمل على تمكين القطاع الخاص من زيادة مساهمته. وبدأت ملامح التحول تظهر جلية في بيئة الأعمال في المملكة، حيث تحسن ترتيب المملكة في التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتصل إلى المركز الثامن على مستوى مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠، وأطلقت المملكة نظام التخصيص لتوفير البيئة التنظيمية للشراكة بين القطاع العام والخاص وأطلقت عدة أنظمة وتشريعات أخرى لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، والتي شملت تطبيق نظام الإفلاس وتسهيل ملكية الأجانب.

٤. تسهيل دخول منشآت جديدة للأسواق، من خلال تسهيل التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق صناديق رأس مال جريء، مما سيؤدي لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٥. توسيع مصادر التمويل للشركات، وتطوير السوق المالية السعودية، عن طريق إطلاق السوق الموازية (سوق نمو)، وإطلاق سوق للمشتقات المالية، والانضمام إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة (مؤشر فوتسي راسل ومؤشر MSCI).

٦. استهدفت الرؤية تحسين سياسات سوق العمل في المملكة، من خلال تحديث نظام العمل، وإطلاق تنظيم العمل المرن (الدوام الجزئي)، وتحسين العلاقة

التعاقدية بين الشركات وبين العمالة الأجنبية بما يزيد جاذبية الكفاءات المحلية ويرفع مستوى العمالة الأجنبية.

٧. أطلقت المملكة مؤخراً برنامج استثمارات الشركات الكبرى (شريك) والذي يُشكل إطار عمل حكومي تعاوني يهدف إلى إطلاق ما يصل إلى ٥ تريليونات ريال من استثمارات القطاع الخاص حتى عام ٢٠٣٠، حيث تم تصميم البرنامج لتقديم الدعم عبر عدد من الركائز تشمل التعاون المالي والنقدي والتشغيلي والتنظيمي واستثمار الأصول(١).

وفي ختام هذا المبحث ومن خلال الشفافية في رؤية المملكة العربية السعودية نؤكد على أهمية ما تبنته المملكة من أن الوصول إلى مجتمع حيوي في المملكة يُعد ركيزة أساسية في تحقيق الرؤية وإرساء أساس قوي للازدهار الاقتصادي. لذلك، فإنّ الهدف هو الوصول إلى مجتمع يعيش كل مواطن فيه حياة سعيدة ومُرضية بمستوى معيشي يضمن بيئة صحية وآمنة للعائلات، ويوفر التعليم والرعاية الصحية بمستوى عالمي. إلى جانب ذلك، تشجع الرؤية المواطنين بأن يعتزوا بهويتهم الوطنية وتراثهم الثقافي، وأن يعيشوا القيم الإسلامية وفق منهج الوسطية والاعتدال.

(١) البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية GOV.SA، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa .
ونظر: رؤية السعودية (٢٠٣٠م) موسوعة ويكبيديا ،تاريخ الاطلاع (٢٠٢٣/١٠/١٠م)

المبحث الرابع

المنظور الشرعي لآليات حماية قيم النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري

تضع الشريعة الإسلامية من الصيغ والأساليب والأدوات ما يكفل تحقيق الشفافية وحماية النزاهة وقطع الطريق على كل صور الفساد المالي والإداري ،وهي كثيرة، يأتي في مقدمتها :جعل الرقابة الذاتية أقوى من الرقابة العامة ،وتفعيل منهج القدوة الصالحة ،والدقة والشفافية في التقارير المالية ،وقد بينت ذلك في المطلب الأول من هذا المبحث ،أما المطلب الثاني فقد جعلته مطلباً ثانياً تطبيقياً من واقع السلوك الراشد في مرحلة النبوة وتاريخ الخلفاء الراشدين ؛لذا رأيت تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول

الأساس الشرعي لمبدأ النزاهة في سلوك الموظف العام

من الأهمية بمكان في هذا المقام التأكيد على رسوخ إيمان المؤمن ومراقبته لله تعالى ضمانة أساسية لكافة السلوكيات الراشدة ،وهذه ثمرة صادقة من ثمار الصدق في الإيمان بالله تعالى واستحضار عظمته ،فأينما وجدت هذه القيم الدينية في السلوك والتربية وجدت معها كافة الأخلاق الفاضلة. ومن أهم صور هذه القيم والأخلاق الفاضلة :

أولاً: جعل الرقابة الذاتية أقوى من الرقابة العامة:

وبيانه : أن تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية ،وجعله أقوى من الرقابة العامة، وأساس هذه الرقابة ما يستشعره كل مسلم من رقابة لله عز وجل ؛ لأنه يعلم أن الله تبارك وتعالى مطلع على كل ما يسره وما يخفيه ،قال -ﷻ:-" وَإِنْ تَجْهَرْ

بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى" [١] ويعلم أن الله يراقبه في كل شئ ،قال تعالى: " وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا " [٢] ،وقال تعالى:" إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" [٣] وهذه الرقابة الذاتية التي يقوم بها كل مسلم على نفسه أياً كان موقعه تفرض عليه الرقابة المستمرة والمحاسبة الدائمة على كل تصرف ثم اتخاذه.

عن أبى ذر- ﷺ- عن رسول الله - ﷺ- قال: "اتق الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حسن"[٤]

والمقصود أن النبي - ﷺ- لما وصى أبا ذر بتقوى الله سراً وعلانية أرشده إلى ما يعينه على ذلك وهو أن يستحى من الله كما يستحى من رجل ذي هيبة من قومه ، ومعنى ذلك أن يستشعر دائماً بقلبه قرب الله منه واطلاعه عليه فيستحى من نظره إليه ، وقد امتثل معاذ ما وصاه به النبي - ﷺ - وكان عمر- ﷺ -قد بعثه على عمل فقدم وليس معه شيء ، فعاتبته امرأته ، فقال: كان معي ضاغط- يعنى من يضيق على ويمنعني من أخذ شيء- ، وإنما أراد معاذ ربه عز وجل ، فظنت امرأته أن عمر بعث معه رقيباً ، فقامت تشكوه إلى الناس[٥].

ومن سيرة الخليفة عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه- أنه لما قدَّم إليه صاحب المراكب مركب الخليفة أبى، وقال: ائتوني ببغلتي [٦]، ودخل على عمر بن

(١) سورة طه الآية [٧].
(٢) سورة الأحزاب الآية [٥٢].
(٣) سورة النساء الآية [١].
(٤) رواه الدارمي في كتاب الرقاق – باب في حسن الخلق ،(٣٢٣/٢).
(٥) ابن رجب الحنبلي،جامع العلوم والحكم، (صـ١٥٩).
(٦) السيوطي:تاريخ الخلفاء، (ص: ١٧٣).

عبد العزيز عَنبَّسَة بن سعيد بن العاص [١] فقال: يا أمير المؤمنين إن مَنْ كان قبلك من الخلفاء كانوا يعطوننا عطايا فمنعتناها ولي عيال وضيعة ، أفتأذن لي أن أخرج إلى ضيعتي لما يصلح عيالي ؟ فقال عمر: أحبُّكم من كفانا مؤنته ، ثم قال له: أكثر ذكر الموت ، فإن كنت في ضيق من العيش وسَّعه عليه ، وإن كنت في سعة من العيش ضيَّقه عليك"[٢] وغيره كثير.

ثانيا: تفعيل منهج القدوة الصالحة:

نزاهة الموظف العام في سيرة الخلفاء الراشدين فيها كل وجوه العظة والعبرة ،والنموذج الرائد ؛ذلك لأنهم تربوا في مدرسة النبي -ﷺ- كان يتقلب في فراشه فيجد التمرة الساقطة ،فلا يأكلها مخافة أن تكون من تمر الصدقة .

روى الإمام أحمد في مسنده من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- تَضَوَّرَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقِيلَ لَهُ مَا أَسْهَرَكَ؟ قَالَ: «إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً سَاقِطَةً فَأَكَلْتُهَا، ثُمَّ تَذَكَّرْتُ تَمْرًا، كَانَ عِنْدَنَا مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَلَا أَدْرِي أَمِنْ ذَلِكَ كَانَتِ التَّمْرَةُ، أَوْ مِنْ تَمْرِ أَهْلِي فَذَلِكَ أَسْهَرَنِي» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "[٣] .

(١) عَنبَّسَة: عنبسة بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد الأموي، أخو يحيى بن سعيد.وثقة الحافظ الدارقطني . الذهبي،ميزان الاعتدال ،(٣/٣٠١).

(٢) السيوطي،تاريخ الخلفاء،(ص:٢٧٤).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ،(٢/ ١٧)،رقم:٢١٧٣،وقال الحاكم :" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " وقال الذهبي في التلخيص:"صحيح".

وحمل بعضهم على تركه – ﷺ– على التورع لا الوجوب ، لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم [١] .

من أجل هذا كان رسول الله – ﷺ– حريصاً على أن يكون القدوة المثالية للأغنياء والفقراء في آن واحد ، فلا يسرف الأغنياء ولا يتحسر الفقراء ، ودليل ذلك ما يلي:

١– عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت لعروة: "أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنَ أُخْتِي «إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلاَلِ، ثُمَّ الهِلاَلِ، ثَلاَثَةَ أَهِلَّةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ –ﷺ– نَارٌ»، فَقُلْتُ يَا خَالَةُ: مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟ قَالَتْ: " الأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ –ﷺ– جِيرَانٌ مِنَ الأَنْصَارِ، كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ[٢]، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ –ﷺ– مِنْ أَلْبَانِهِمْ، فَيَسْقِينَا "[٣].

روى السيوطي عن أبي بكر الصديق – ﷺ – أنه قال لعائشة لما حضرته الوفاة: "يا بنية إنا ولينا أمر المسلمين فلم نأخذ لنا ديناراً ولا درهماً ، ولكنا أكلنا

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، شرح صحيح البخاري (٢٥١/٤).

(٢) (منائح) جمع منيحة وهي الشاة أو الناقة التي تعطي للغير ليحلبها وينتفع بلبنها ثم يردها على صاحبها وقد تكون عطية مؤبدة بعينها ومنافعها كالهبة. فتح الباري لابن حجر (١٩٩/٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي –ﷺ– وأصحابه وتخليهم من الدنيا ،(٣/ ١٥٣)،حديث رقم(٦٤٥٩)، أخرجه مسلم في الزهد والرقائق رقم ٢٩٧٢.

من جريش طعامهم[١] في بطوننا، ولبسنا من خشن ثيابهم على ظهورنا ، وإنه لم يبق عندنا في حي المسلمين قليل ولا كثير إلاّ هذا العبد الحبشي وهذا البعير الناضح [٢] وجرد هذه القطيفة فإذا مت فابعثي بهن إلى عمر"[٣] .

ويروي ابن الجوزي عن الفهري عن أبيه أنه قال: كان عمر بن عبد العزيز يقسم تفاح الفيء ،فتناول ابن له صغير تفاحة فانتزعها من فيه فأوجعه، فسعى إلى أمه مستعبراً[٤] فأرسلت إلى السوق فاشترت له تفاحاً ، فلما رجع عمر وجد ريح التفاح فقال: يا فاطمة: هل أتيت شيئاً من هذا الفيء؟ فقالت: لا ، وقصت عليه ، فقال: والله لقد انتزعتها من ابني لكأنما نزعتها عن قلبي ، ولكن كرهت أن أضيَّع نصيبي من الله -ﷻ- بتفاحة من فيء المسلمين"[٥].

وفي كل ما تقدم دليل على أن الإسلام ينبه دائماً على ضرورة أن يظل القادة والمسئولون في موضع القدوة في الإنفاق واستخدام المال العام حتى يصلح الله حال جميع المسلمين ، عندما يسير أمراؤهم على سنن العدل والقصد في أمورهم.

---

(١) جريش طعامهم: هو الطعام الخشن الذي لم يُنْعم دقه. مادة "جرش"، انظر مقاييس اللغة ،١/٤٤٢-٤٤٣)

(٢) بعير ناضح: هو البعير الذي يستقى عليه الماء. ابن منظور،لسان العرب (٢/٦١٨-٦٢٠).

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ،(ص ١٢٦)

(٤) مستعبراً: أي باكياً.

(٥) ابن الجوزي،صفة الصفوة (٢/ ١٢٠).

ثالثا: الدقة والشفافية في التقارير المالية:

من مقاصد الرقابة الإدارية في الفكر الإسلامي جودة العمل وإتقانه ولقد تحدث الماوردي عن الرقابة على جودة العمل ورداءته فقال: "فأما من يراعي في عمله في الوفور والتقصير فكالطبيب والمعلمين؛ لأن للطبيب إقدامًا على النفوس يفضي التقصير فيه إلى تلف أو سقم، وللمعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ما يكون نقلهم عنها بعد الكبر عسيرًا، فيقر منهم من توفر عمله، وحسنت طريقته، ويمنع من قصر وأساء من التصدي لما يفسد به النفوس، وتخبث به الآداب"(١).

وولاية الحسبة هي نوع من المؤسسات الرقابية في الفكر الإداري الإسلامي.

كما تحدث الماوردي أيضًا عن التقارير الدورية عن العمل فيما أسماه بالرفوع، والمراد بذلك: ما يرفع لولي الأمر من بيان حال العمل في ديوان من دواوين الدولة، فيقول وهو يبين، ويعدد أعمال صاحب الديوان ومهامه:" وأما الثالث: فهو إثبات الرفع، فينقسم ثلاثة أقسام: رفع مساحة وعمل، ورفع قبض واستيفاء، ورفع خراج ونفقة... وأما الرابع: وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف ما تقلدوه... فإن كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب، ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه..."(٢).

وكان أبو بكر الصديق ﷺ يطلب من عماله هذه الرفوع، فعندما جاء معاذ بن جبل -ﷺ- من اليمن قال له :"ارفع لنا حسابك"، فطلبُ رفع الحساب بمثابة

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، (ص٣٧٠)

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي، (ص٣٢٠).

تقرير عن العمل، وليس المراد به أن يعطيه أموال الزكاة، فإن الرسول- ﷺ - كان قد أمر معاذًا- ﷺ- أن يأخذ منهم ويردها على فقرائهم، كما جاء في الحديث[1]، ولا فرق بين أن يكون هذا التقرير مكتوبًا، أو شفهيًّا، المهم هو أن يتضمن نقل صورة صادقة تبين حال العمل، وما تم فيه.

قال الربيع بن سالم: "كان عمر بن الخطاب ﷺ ملازمًا للحج في سني خلافته كلها، وكان من سيرته أنه يأخذ عماله بموافاته كل سنة في موسم ليحجزهم بذلك عن الرعية، ويحجز عنهم الظلم، ويتعرف أحوالهم في قرب، وليكون للرعية وقت معلوم ينهون إليه شكاويهم"[2].

وهذا إجراء ذكي من الفاروق عمر- ﷺ- مع عماله ورعيته على حد سواء، فهو يؤكد الحكمة الربانية في جعل الحج مؤتمرًا عامًا للمسلمين، تناقش فيه قضاياهم وهمومهم، كما أنه يحمل صفة الدورية والاستمرارية سنة بعد سنة، فيصلح للمراجعة والمتابعة، فضلًا عن ذلك فهو يجمع بين الولاة ورعاياهم من مختلف البلدان، فيأخذ التقرير من جهتين مختلفتين: من الوالي من جهة،

(١) وهو قوله -ﷺ- «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الزكاة ،باب وجوب الزكاة (٢/ ١٠٤) رقم(١٣٩٥).

(٢) تخريج الدلالات السمعية له ﷺ من الحرف والصناعات والعمال للخزاعي، (٢٦٣/١).

ومن رعيته من جهة أخرى، فيضمن رقابة كل منهما على الآخر بما يضمن في النهاية مصداقية التقرير وصحة الخبر [١].

ويلاحظ أن هذا الإجراء ضمانة أساسية لتحقيق الاستقرار الوظيفي والتثبت من الأمان الإدارية ،وذلك كما يلي:

١. أن التقارير الدورية تعُد وسيلةً للتأكد من سلامة العمل، وخلوه من المخالفات، وقيامه على الوجه المطلوب، وبقائه على ذلك.
٢. أن التقارير الدورية تمكن من بيان الأخطاء والانحرافات للعامل، أو الموظف الذي قد لا يشعر بخطئه، ومن ثم تمكنه من تصحيح أخطائه، وتقويم انحرافاته.
٣. أن التقارير الدورية عن العمل تسهم في رفع الظلم، ورد المظالم إلى أهلها[٢].

(١) ينظر: ضمانات منع الفساد الإداري في أنظمة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب/أحمد بن هادي آل سفران، (ص٣١١)،

(٢) ينظر: المرجع السابق.

المطلب الثاني

نماذج تطبيقية لمبدأ "النزاهة الوظيفية "في النظام الإداري الإسلامي

وزيادة على ما تقدم فقد كان الرسول -ﷺ- وأصحابه يتحرى أخبار عماله ويتأكد من عدم انحرافهم عن الطريق الذي رسمه لهم، فكان يسمع ويتحقق مما ينقل إليه من أخبارهم، فإذا نما إليه أن أحدهم قد خرج عن واجبات وظيفته عاقبه بالعقاب المناسب.

وعليه فإن الموظف العام عندما يسند إليه ويأخذ أجراً عن هذا العمل الذي يقوم به، يمتنع عليه أن يأخذ أي أموال أخرى غير متعلقة بعمله، سواء كانت هذه الأموال في صورة هدية أو رشوة أو عمولات أو في أي صورة، طالما أنها جاءت له لكونه موظفاً مختصاً بهذا العمل، وكل ما يحصل عليه الموظف زيادة عن راتبه يعتبر خيانة أي أنه كأنه سارق لهذا المال يعاقب على ذلك، ولقد وضع الرسول- ﷺ- قواعد عامة للموظفين في مواقيتهم ومحاسبتهم وتأديبهم [1].

ومن يطالع السنة النبوية المطهرة وأساليب النبي – في الحكم والإدارة يجد أن هذا المبدأ لاينفك عن عقيدة المؤمن في مجال ممارسة الوظيفة العامة ،وكثير من المواقف من الصحابة –رضوان الله عليهم – باشروا العمل الوظيفي في نطاق هذه التربية السامية ،التي تعجز النظم الإدارية في مجملها عن تحقيق ما حققته هذه التربية النبوية.

وقد حاسب النبي -ﷺ- على تلك الهدايا ووعظ العامل وحذره، ففي صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي-رضي الله عنه- اسْتَعْمَلَ النَّبِي-ﷺ- رَجُلًا مِنَ الأَسد يُقال

(١) ينظر:د :علي عبد القادر مصطفى الوظيفة العامة في النظام الإسلامي ،(ص٤٩).

له: ابن اللتبيَّة –عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ، قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ إِلِيَّ، قَالَ: « فَهَلاَ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ هل يُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلاَ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدِهِ، حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ، ثم قال: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلاَثًا.(١)

قال ابن بطال في بيان وجه الدلالة من الحديث: "رد الهدية في حديث الصعب غاية الأدب؛ لأنها لا تحل للمهدى إليه، من أجل أنه محرم، ومن حسن الأدب أن يكافأ المهدي، وربما عسرت المكافأة، فردها إلى من يجوز له الانتفاع بها أولى من تكلف المكافأة، مع أنه لو قبله لم يكن له سبيل إلى غير تسريحه؛ لأنه لا يجوز له ذبحه وهو محرم. وفى الحديث: أن هدايا العمال يجب أن تجعل في بيت المال، وأنه ليس لهم منها شيء إلا أن يستأذنوا الإمام في ذلك، كما جاء في قصة معاذ أن النبي -ﷺ- طيب له الهدية، فأنفذها له أبو بكر الصديق بعد النبي –ﷺ – لما كان دخل عليه في ماله من الفلس(٢).

– وعن معاذ بن جبل --ﷺ– قال : قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ –ﷺ– إِلَى اليَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَرُدِدْتُ، فَقَالَ: أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ لاَ تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ، {وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ}، لِهَذَا دَعَوْتُكَ، فَامْضِ لِعَمَلِكَ"(٣) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب من لم يقبل الهدية لعلة (٩١٧/٢)،رقم: (٢٤٥٧).

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري ، (١١٠/١٣).

(٣) –سنن الترمذي، كتاب : الأحكام، باب : ما جاء في هدايا الأمراء، (٣/ ٣١٥) حديث رقم(١٣٣٥)، والحديث ضعيف الإسناد، انظر ؛ نفس المصدر .

وفي الحديث أمر من النبي -ﷺ- بألا يتصرف بما تقتضيه مصلحته، ومن ضمنها المال العام، إلا بإذن النبي -ﷺ-، وهذا يعني أن حقه في المال العام مقدر بما يقرره ولي الأمر وبما يسمح به.

يضاف إلى ما تقدم تواتر النصوص الشرعية التي من شأنها تذكير المسلم دائماً بأنه سيلقى الله سبحانه وتعالى ، وأنه سيحاسب على كافة أفعاله خاصة إذا كان نائباً عن المسلمين في إنفاق أموالهم – مثلاً – وأنه سيسأل عن كل ذلك يوم القيامة ، لابد أنه سينتهي عن كل ما تسول له النفس من انحرافات ، ولعل فيما يرويه أبو عبيد بسنده عن أنس ابن مالك – ﷺ- أن أبا بكر – ﷺ- قال لعائشة وهى تمرضه :"أما والله لقد كنت حريصاً أن أوفر فيء المسلمين ، على أنى أصبت من اللحم واللبن فانظري ما كان عندنا فأبلغيه عمر ، قال: وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان إلاَّ خادماً ولقحة وحلباً ، فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر فقال: رحم الله أبا بكر لقد أتعب من بعده"[(١)] .

ومن مناقب الفاروق عمر بن الخطاب- ﷺ-روى عنه أنه قال: لقد خطر على قلبي شهوة السمك الطري ، قال مولاه (أسلم): فرحل (يرفأ) -غلامه- راحلته ، وسار أربعاً مقبلاً -أي أربعة أميال- وأربعاً مدبراً ، واشترى مكتلاً [(٢)] ، فجاء به ، وعمد إلى الراحلة ، فغسلها ، فأتى عمر ، فقال: انطلق حتى أنظر إلى الراحلة ، فنظر وقال: أنسيت أن تغسل هذا العرق الذي تحت أذنيها ، عذَبت بهيمة في شهوة عمر ؟! لا والله لا يذوق عمر مكتلك" [(٣)].

(١) أبو عبيد بن القاسم، الأموال ، (ص ٢٨٠ -٢٨١)رقم ٦٦٠ -

(٢) المكتل: زنبيل يعمل من الخوص. المعجم الوجيز (ص: ٥٢٧).

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء ،(ص١٤٦).

ومن الآثار الواردة ما روي أن عبد الله بن رواحه -ﷺ- كان خارصاً على يهود خيبر، فجمعوا له حلياً من حلي نساءهم فقالوا : هذا لك وخفف عنا وتجاوز في القسم، فقال -ﷺ - : يا معشر اليهود، إنكم لمن أبغض خلق الله إلي، وما ذاك بحاملي على أن أحيف عليكم، فأما ما عرضتم من الرشوة فإنها سحت، وإنا لا نأكلها، فقالوا بهذا قامت السموات والأرض"[1] .

وجه الاستدلال : لقد فهم الصحابي الجليل عبد الله بن رواحه -ﷺ- أنه لا يجوز له أن يتصرف بالمال العام بما لا يقتضيه الحق فرد رشوة اليهود ولم يجبهم لطلبهم بالتنازل عن جزء من المال الذي اتفق معهم رسول الله- ﷺ- عليه.

الزهد والحرص على أموال المسلمين ، وقبل ذلك تبرع بكل ماله في سبيل الله ومجتمعه ، وهذه النفس اليقظة أيضاً ،والتي تخاف لقاء الله ومحاسبته إياها ،جعلت عمر بن عبد العزيز - ﷺ- يتصرف في أموال المسلمين بأمانة لم يذكر التاريخ مثلها ، فقد كان عمر ابن عبد العزيز ينظر في شئون المسلمين على ضوء إحدى شموع بيت المال ، إذ بمحدثه يسأل عن أحواله ، فيقوم عمر - ﷺ- بإطفاء الشمعة ، فعجب محدثه للشمعة وإطفائه إياها، وقال: يا أمير المؤمنين رأيتك فعلت أمراً ما رأيتك فعلت مثله . قال : يا عبد الله، إن الشمعة التي رأيتني أطفأتها من مال الله ومال المسلمين ، وكنت أسألك عن حوائجهم وأمرهم ، فكانت

(١) صحيح ابن حبان،(٦٠٧/١١) ح (٥١٩٩)، سنن البيهقي الكبرى، كتاب الزكاة ، باب خرص التمر (١٣٧/٩)، ح(١٨١٦٨)،مصنف عبد الرازق، ، باب الخرص، (١٢٢/٤)رقم(٧٢٠٢).

تلك الشمعة تقاد بين يدي فيما يصلحهم ، وهي لهم ، فلما صرت لشأني وأمر عيالي ونفسي أطفأت نار المسلمين[1].

هذه السياسات – وأمثالها كثير– ضمانة أساسية لتحقيق النزاهة في أرقى صورها في مجال الحكم والإدارة ،تضمن تحقيق الاستقرار الإداري في مختلف القطاعات ،وضمانة أساسية لحصول كل ذي حق على حقه ،سواء كان الحق عاماً أم خاصا– فالحمد لله رب العالمين الذي جعل ديننا الإسلامي الحنيف مصدر أمن وأمان .

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ،(ص:ـ١٥٦-١٥٧).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ،عليه وعلى آله وصحبه أهل الفضل والكمالات ،وبعد:

فهذا البحث غصن من شجرة مثمرة بالأفكار والرؤى والمقترحات لبناء العمل المالي والإداري وفق أسس حماية النزاهة ومكافحة الفساد ،وقصدت به المشاركة في بناء البحث القانوني المقارن بورقة متواضعة لعلها تكون غصناً يوماً ما.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة ،وانتهيت منها إلى عدد من النتائج من أهمها :

١. الوظيفة العامة في مجملها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يؤديها كل موظف بحسب جدارته وإمكاناته وملاءمته للوظيفة المكلف بها، ومن ثم فهي أداة تكليف وليست تشريفاً.
٢. جرائم الفساد المالي والإداري جرائم خطرة ،تتحدد أهم أسبابها في ضعف القيم الإيمانية، وانخفاض مستوى الإخلاص للعمل، وعدم الالتزام بالأمانة والصدق والنزاهة، وإتقان العمل وحب الذات.
٣. حماية للوظيفة العامة من الفساد بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة ، حيث قامت بإنشاء العديد من هيئات الرقابة الحكومية، كما وضعت استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. يأتي على رأسها :هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.
٤. إقرار الذمة المالية عنصر أساسي في قطع الطريق على الفساد المالي أو الإداري منذ تولية الموظف العام، مما يجعله يغلق من الوهلة الأولى نافذة

هذا الفساد ،ومن ثم تضيق دائرته وينعكس أثر ذلك إيجابياً على المجتمع بأكمله.

٥. في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) يمكن القول بأن الوطن الطموح يسعى لتطبيق مبادئ الكفاءة والمساءلة على جميع المستويات من أجل تحقيق الرؤية، بما في ذلك بناء حكومة فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة وعالية الأداء تضمن التمكين للجميع.

٦. حماية النزاهة ومكافحة الفساد لا تؤتي ثمارها كاملة إلا في ظل برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع.

٧. وضعت المملكة العربية السعودية الكثير من الأنظمة التي من شأنها حماية النزاهة ومكافحة الفساد، مما كان له عظيم الأثر في انخفاض معدل الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة ،فضلاً عن إرادة الإصلاح بقوة وعزم ،تبنتها قيادة المملكة العربية السعودية ،وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين (الملك سلمان بن عبد العزيز ،وولي عهده الأمير محمد بن سلمان (حفظهما الله).

٨. في إطار ما عليه العمل في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يشترط فيمن يباشر أيا من الوظائف المتعلقة باختصاصات الهيئة أن يتحلى بالحكمة والأمانة والنزاهة والحياد..

التوصيات :

في ضوء ما سبق من النتائج يوصي الباحث بعدد من التوصيات ،من أهمها:

١- دعم إجراءات البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك، والتعريف بها بأكثر من طريقة ،ومن خلال الوسائل الإعلام المختلفة.

٢- عقد مزيد من المؤتمرات الدولية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد ؛لتبادل الخبرات بين الدول.

٣- تعظيم وسائل مبدأ الثواب والعقاب في مجال الوظيفة العامة ،بكل وسيلة من شأنها تحقق الزجر والردع .

المصادر والمراجع

أولا: أهم المصادر والمراجع الشرعية :

١. أ/ أحمد بن هادي آل سفران ،ضمانات منع الفساد الإداري في أنظمة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب/ ،جامعة الملك خالد، كلية الشريعة وأصول الدين، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٢. ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك شرح صحيح البخاري ،تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٣. ابن حزم الأندلسي، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤. ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي – ط الحلبي – ط خاصة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٥. ابن عبد الحكم ،سيرة عمر بن عبد العزيز ، المحقق: أحمد عبيد، الناشر: عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة: السادسة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦. أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، الناشر: دار الحديث – القاهرة،١٩٧٤م.

٧. أبو الحسن ابن ذي الوزارتين، الخزاعي ، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية ،المحقق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ.

٨. أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني ،المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ه.

٩. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ،المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٠. أبو عبيد بن القاسم، الأموال ،تحقيق محمد خليل هراس – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٨٦م.

١١. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٢. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ،معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٣. أحمد بن محمد بن علي الفيومي ،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، بدون تاريخ.

١٤. د/عبد القادر مصطفى، القاهرة، الوظيفة العامة في النظام الإسلامي : مطبعة السعادة، (١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢

١٥. شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

١٦. شهاب الدين القرافي ،الذخيرة ،الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م

١٧. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تاريخ الخلفاء، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٨. عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، صفة الصفوة، الناشر : دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.

١٩. عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي ،حقوق الإنسان في الإسلام ، ،الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ

٢٠. عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي ،سنن الدارمي، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

٢١. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

٢٢. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، القاهرة.

٢٣. محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ،الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٤. محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٢٥. محمد بن عيسى ، الترمذي، أبو عيسى ،سنن الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨ م.

ثانيا: المصادر والمراجع الوضعية:

٢٦. أ٠ باول مارو ، تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٦م،

٢٧. أ٠ كيمبرلي آن، الفساد والاقتصاد العالمي- ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للتجارة والنشر ٢٠٠٠م ،

٢٨. آمال محمد كمال إبراهيم المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الحكومية ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،٢٠٠٤م

٢٩. د. إكرام بدر الدين ،الفساد السياسي النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، القاهرة.،١٩٩٢م.

٣٠. د/ أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية ، ع ٥٧ ،١٤٢٤ه،ص ص ٢٦ - ٢٨ .

٣١. د/ أحمد عبد العزيز الألفي ،النظام الجنائي الخاص بالمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٣٩٦ه /١٩٧٦م.

٣٢. د/ حمدي عبد العظيم ،غسيل الأموال في مصر والعالم ، ط ثانية ٢٠٠٠م

٣٣. د/ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، دون ذكر مكان الطبع،الدار الجامعية، ٢٠٠٥م.

٣٤. د/ عبد الكريم بن سعد بن إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية ،أطروحة ماجستير ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،قسم العلوم الشرطية ،الرياض ،١٤٢٤ه-٢٠٠٣م

٣٥. د/ عمر القاضي، الفساد الإداري وإمكانية الإصلاح ، ،طبعة عمـــان الأردن ٢٠٠٧م.
٣٦. د//صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعـــوق لعمليـــات التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية ،كتب عربية ،دون سنة نشر
٣٧. د/أحمد العبد القادر، الفساد المالي والإداري بـــين جهـــود مكافحتـــه ودور الأجهزة العليا للرقابة في الحد منه ،تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، العدد رقم(٢٦)ذو القعدة ،١٤٣١ه
٣٨. د/أحمد بن عبد الرحمن الشميمري ، مظاهر الانحراف الوظيفي ، مجلـــة التدريب والتقنية ،١٤٢٤ه
٣٩. د/حسن نافعة ،دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية فـــي مكافحـــة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،الطبعة الثانية،٢٠٠٦م
٤٠. د/حمد صقر عاشور،قياس ودائرة الفساد في الدول العربية،-مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ،٢٠٠٦م،
٤١. د/خالد الظاهر في كتابه: أحكام تأديب المـــوظفين فـــي المملكـــة العربيـــة السعودية،النشر: معهد الإدارة العامة ،مركز البحوث ،١٤٢٦ه٢٠٠٥م .
٤٢. د/خالد المهايني ، المضامين المالية والإداريـــة والاقتصـــادية والقانونيـــة لممارسات الاستيلاء على المال العام، ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آليـــات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربيـــة، بيـــروت، مـــايو ٢٠٠٩م،إصدار المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٤٣. د/شريهان ممدوح حسن، "جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة". المجلة القانونية بجامعة شقراء،

٤٤. د/علي حميد هندي، "جرائم ذوي الياقات البيضاء وآثارها على النظام المالي والإداري" بحث منشور في مجلة (الدنانير) العراقي. العدد (الثالث عشر/٢٠١٨م)

٤٥. د/هناء يماني، الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي،ن سخة إلكترونية.

٤٦. محمد بن منصور الشمري، د/ممدوح بن محمد، جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد ،ورقة علمية ،بدون ناشر ،أو تاريخ نشر

٤٧. مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ،تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، ، القاهرة، ٢٠٠٥م.

ثالثا:مصادر ومقالات باللغة الأجنبية:

48. Longman Active study the egybtian international publishing company 2011

49. Oxford leamer's pocket dictionary,third edition ,oxford university press,2007,95

50. Yadav,Gopal,j,"corruption in developing countries,causes and solutions"glopal blues and sustainable..septemper 2005,1

٥١. د/ خالد عيسى طه. ملاحقة الفساد الإداري، http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2004/03/03-29/802.htm

٥٢. د/مصطفى الفقي، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات، http://209.61.210.137/uofislam/behoth/behoth_quran/16/a1.htm

٥٣. د، يوسف بحر. الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي، http://www.scc-online.net/thaqafa/th_1.htm

٥٤. ينظر: التقرير الأول للجنة الدولية للشفافية والنزاهة ،بوزارة الدولة للتنمية الإدارية ،٢٠٠٧م (www.ad.gov.eg).

رابعاً:الأنظمة السعودية :

١. النظام الأساسي للحكم الصادر في (١٤١٢/٨/٢٧هـ)

٢. نظام غسيل الأموال مرسوم ملكي رقم (م/٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ، تاريخ الإصدار١٤٣٩/٠٢/٠٥ هـ الموافق : ٢٠١٧/١٠/٢٥ ،م تاريخ النشر١٤٣٩/٠٢/٠٥ هـ الموافق : ٢٠١٧/١٠/٢٥ م.

٣. نظام مباشرة الأموال العامة ،الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م٧٧)بتاريخ (١٣٩٥/١/٢٣هـ).

٤. نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة) الصادر في: (١٤٤٢/٩/١٠هـ- الموافق:٢٠٢١/٤/٢٢م بمرسوم ملكي رقم (م/٧٩).

٥. نظام مكافحة التزوير السعودي: الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ وتاريخ ٣-١١-١٣٨٢ هـ، والذي توج بالمرسوم الملكي رقم ٥٣ وتاريخ ٥-١١-١٣٨٢ هـ. وتم نشره في الجريدة الرسمية (أم القرى) ،بتاريخ (١٤٣٥//٤/٧هـ).

٦. نظام مكافحة الرشوة ،الصادر بالمرسوم الملكي رقم(٣٦)بتاريخ (١٤١٢/١٢/٢٩هـ ،وتم نشره في جريدة أم القرى بتاريخ(١٤١٣/٢/٢)رقم(٣٤١٤).

خامساً: القرارات والكتب والأحكام :

٧. القرار رقم (١) وتاريخ (١٤٤٢/١/١هـ) القاضي بتحديد الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، استنادا للمادة (١١٢) من نظام الإجراءات الجزائية.

٨. حكم ديوان المظالم رقم ٥٨/ت/٢ لعام ١٤١٦هـ في القضية ١٩٠٣/١/ق لعام ١٤١٥هـ،

٩. قرار مجلس الوزراء السعودي رقم(أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بشأن تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

١٠. قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، وما أوجبه تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ

١١. قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ومن الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ.

١٢. كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ينظر:الموقع الرسمي للهيئة www.nazaha.gov.s

سادساً: رؤية المملكة العربية السعودية:

١. الموقع الإلكتروني للمشروع ،www.neom.com-ar-sa. تاريخ الاطلاع على الموقع (٢٠٢٣/١٢/١٦م)

٢. انجازات رؤية المملكة (٢٠٣٠) الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠م)،الصادر بتاريخ (٢٥إبريل ٢٠٢١م) وزارة التخطيط والتنمية. المملكة العربية السعودية (vision2030)

٣. رؤية المملكة (٢٠٣٠) موسوعة ويكيبيديا ،تاريخ الاطلاع عليها (١٠-١٠-٢٠٢٣م).

سابعاً: المواقع الإلكترونية والمقالات

١. البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية GOVSA.
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa

٢. البوابة الوطنية للمملكة العربية السعودية للخدمات والمعلومات الحكومية GOV.SA،
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa

٣. الموقع الالكتروني للمنظمة : http://www.transparency.org

٤. الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية:
http://www.transparency.org

٥. ديباجة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م. تاريخ الاطلاع عليا(١٧/١٠/٢٠٢٣م)
https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

٦. مقال بعنوان: كيف تسعى رؤية ٢٠٣٠ لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط، منشور بتاريخ٢/ مايو٢٠١٩م، موقع المرسال، تاريخ الدخول ١٣/٨/٢٠٢٣، https://www.almrsal.com

٧. موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :http://www.nazaha.gov.sa/

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة: في التعريف بالموضوع ،وأهميته ،وإشكاليته ومنهجيته،وخطته .	١٤٠٨
مبحث تمهيدي : مدخل تمهيدي للتعريف بالعناصر الأساسية للموضوع	١٤١٧
المبحث الأول: النظم التشريعية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في النظم الخاصة،وفيه مطالب ستة:	١٤٣٢
المطلب الأول: آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء نظام الخدمة المدنية ومدونة قواعد وأخلاقيات الوظيفة العامة.	١٤٣٢
المطلب الثاني : تجريم غسيل الأموال.	١٤٣٤
المطلب الثالث: تجريم التعدي على الممتلكات العامة المملوكة للدولة.	١٤٤٢
المبحث الثاني : آليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي في ضوء أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.وفيه مطالب أربعة:	١٤٤٨
المطلب الأول: آليات حماية النزاهة من خلال عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .	١٤٤٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: المرجعية الشرعية والنظامية لآليات عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.	١٤٥٣
المطلب الثالث: أهم أدوات الهيئة لتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد.	١٤٥٧
المطلب الرابع: مدى تعاون كافة الجهات والهيئات الأخرى مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.	١٤٦٢
المبحث الثالث: **الشفافية المالية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)،وفيه مطالب ثمانية:**	١٤٦٥
المطلب الأول: تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد في نطاق رؤية السعودية ٢٠٣٠م).	١٤٦٦
المطلب الثاني: أهم معالم الشفافية في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).	١٤٦٧
المطلب الثالث :النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.	١٤٧١
المطلب الرابع: تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية.	١٤٧٣
المطلب الخامس: تشجيع الاستثمار الخارجي.	١٤٧٤
المطلب السادس: إطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها.	١٤٧٥
المطلب السابع: تنمية وتطوير قطاع السياحة والترفيه.	١٤٧٦
المطلب الثامن :معالم تنموية أخرى مبنية على مبدا الشفافية في الإدارة المالية.	١٤٧٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: المنظور الشرعي لآليات حماية قيم النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري، وفيه مطلبان:	١٤٨٠
المطلب الأول: الأساس الشرعي لمبدأ النزاهة في سلوك الموظف العام وحماية المال العام .	١٤٨٠
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية لمبدأ "النزاهة الوظيفية "في النظام المالي الإداري الإسلامي.	١٤٨٨
الخاتمة: **وفيها أهم النتائج والتوصيات**.	١٤٩٣
المصادر والمراجع	١٤٩٦
فهرس الموضوعات	١٥٠٥